

التزعة الارتيابية في تفكير الحصادي

* د عبدالباسط عثمان علي مادي

المستخلص: إنَّ من أهم علامات التفكير الفلسفى الجادِ والأصيل ترتبطُ بكم ونوع التساؤلاتِ التي يطرحها، أو تطرح عليه، فالسؤال عادةً ما يُعدُّ معيّراً عن الموية، فما يُعيّر الفلسفة والفيلسوف على السواء قدرته على إثارة السؤال وتجميده، لهذا، كان لكل فلسفهٍ سؤالاً، وكل فلسوفٍ سؤاله. لن يكون المتفكرُ الليبيُّ المعاصرُ نجيبُ الحصادي استثناءً لهذه القاعدة، فهو الآخرُ أسوةً ببعضي أقرانه من المتفكرين العربِ المعاصرينَ آخرَ في بناء سؤاله الفلسفى الخاصِّ به، حيث مرت عمليةُ البناء بعدِّ من المخطباتِ والعقباتِ، دفعتُ به إلى الارتحال من فلسفةٍ إلى أخرى، ففي بداياته الأولى كان تحت تأثير الخطابِ الوضعيِّ، ولأسبابٍ نسقية ارتحل في مرحلته الثانية إلى تبني المقاربة اللاآدبية والتي اعتقادُ فيها القدرة على تقديم مقاربة وجيهة للقضايا الفلسفية التي انبرى إلى بحثها، حتى مع عملية الارتحال ظل السؤال الذي واجهه مع المقاربة الوضعية حاضراً مع تبنيه للمقاربة اللاآدبية وهو السؤال المرتبط بالمرجعية التي صدرت عنها المقاربة، الأمر الذي أسيغَ على مقارنته الفلسفية السمة الجدلية، وما يرافقها من نقاش وتساؤلات.

المدخل:

لا يُشترطُ لِمُمارسةِ أيِّ نشاطٍ الحصول على معرفةٍ نظريةٍ واعيةٍ، لهذا، لا يؤدي غيابُ الوعيِّ بالأطروحة النظرية إلى فقدان شرعيةِ ممارسةِ ذلك النشاط، فعلى سبيلِ المثال، لا يُلْمِ الدَّبَاغُ في مدبغتهِ بقوانينِ الكيمياءِ، كما أنَّ الإسكافيَّ هو الآخرُ. وعندَ ممارستهِ لِعملِه لا يُطلبُ منهُ الإمامُ بقوانينِ الكيمياءِ أو الفيزياءِ.

نحوُ الحصاديُّ المتأخرُ إلى تبني الاستراتيجية القرائية اللاآدبية، لاعتقاده في قدرتها على تقديم مقارباتٍ للقضايا والإشكالياتِ التي عُيِّنَ ببحثها، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبارِ خصوصيةِ السياقِ الثقافيِّ والتاريخيِّ الذي يتسمى إليه، فهو سياقٌ متقلُّ بفائضِ المعتقداتِ التي تحول دونَ قيامِ تفكيرٍ جادِّ وأصيلٍ، لهذا لم يكنَ أمامهُ بدُّ من تبني الاستراتيجية اللاآدبية، التي هدفتُ في سياقِ المنشأ إلى تجاوزِ الأنساقِ الوثائقيةِ، غير أنهُ لن يكونَ بمقدورِ الحصاديِّ تكريسُ الاستراتيجية الوافية دونَ الإتيانِ بفعلِ التَّشذيبِ والتحويرِ، وهو فعلٌ تتجلى معهُ جدةُ وأصالَةُ تفكيرِه؛ أيَّ أنَّ الحصاديَّ المتأخرَ سيكونُ أكثرَ حيويةً من المتقدمِ، غير أنَّ هذهِ الحيوية ستكونُ رهناً بِطريقةِ استمارِه للاستراتيجية القرائية الجديدة.

* قسم الفلسفة/ كلية الآداب/ جامعة سوها

التَّرْزِعَةُ الْلَّادُرِيَّةُ:

جاءت التَّرْزِعَةُ الْلَّادُرِيَّةُ فِي التَّقَوَافِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ فِي سِيَاقِ الرَّدِّ عَلَى هِيمَنَةِ التَّرْزِعَةِ الْدُّوجِمَاتِيَّةِ الَّتِي سَادَتْ بَعْدَ النَّجَاحَاتِ الَّتِي حَقَّقَهَا الْعِلْمُ عَمومًا وَالْفِيزيَاءُ الْكَلاسِيَّكِيَّةُ عَلَى وَجْهِ الْخَصُوصِ، فَقَدْ شَهَدَ عِلْمُ الْفِيزيَاءُ طَفَرَاتٍ مَعْرِفِيَّةً مَكْتَنَةً مِنْ تَفْسِيرٍ عَدِّيْدٍ مِنَ الظَّواهِرِ الَّتِي ابْنَرَ لِلْبَحْثِ فِيهَا، مِمَّا نَتَجَ عَنْهَا اعْتِقَادُ لَدِي الْبَعْضِ بِحِكْمَتِ التَّفْسِيرَاتِ الْفِيزيَّائِيَّةِ.

تَحدِّرُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ التَّرْزِعَةَ لَمْ تَكُنْ طَارِئَةً عَلَى التَّفَكِيرِ الْفَلَسُوفِيِّ الْغَرْبِيِّ الَّذِي شَهَدَ فِي طُورِهِ الْيُونانيِّ بَعْضَ الْفَلَسُوفَاتِ الَّتِي اقْتَرَبَتْ بِشَكْلٍ أَوْ بِآخِرٍ مِنَ التَّرْزِعَةِ الْلَّادُرِيَّةِ، فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَابِ لَا الْحَصْرِ، يُمْكِنُ تَشْخِيصُ نَقَاطَ لِقَاءِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَلَسُوفَةِ الْسُّوفِسْطَائِيَّةِ الَّتِي نَشَأَتْ فِي سِيَاقِ رَفِضِهَا لِلْتَّرْزِعَةِ التَّسْقِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ، الَّتِي عَمِلَ كُلُّ مَنْ إِنْفَلَاطُونَ وَتَلَمِيذهُ أَرْسَطَوْ عَلَى تَكْرِيسِهَا فِي التَّفَكِيرِ الْفَلَسُوفِيِّ الْيُونانيِّ بِتَوكِيدِهَا عَلَى وَجَاهَةِ وَعْقَلَانِيَّةِ الْخَيَارِ الْبِرَهَائِيِّ كَأَبْجُعِ خَيَارٍ يُمْكِنُ الرَّجُونَ إِلَيْهِ عِنْ الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ وَجُودِ نَقَاطِ اِتْفَاقٍ بَيْنَ التَّرْزِعَةِ الْلَّادُرِيَّةِ وَالْفَلَسُوفَةِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ بِالْمُكَانِ تَشْخِيصُ نَقَاطَ اِخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا وَالَّتِي مِنْ ضَمْنِهَا أَنَّ التَّرْزِعَةِ الْلَّادُرِيَّةِ تَمِيلُ إِلَى تَعْلِيقِ الْحَكْمِ فِي حِينِ تَنَحُو السُّوفِسْطَائِيَّةُ إِلَى تَبْنِي الصَّيْغَةِ التَّسْبِيَّةِ لِلْحَكْمِ فَالْإِنْسَانُ بِالنَّهَايَا "هُوَ مَقِيَاسُ الْأَشْيَاءِ جَمِيعًا".

نَجَحَتِ الْوِثْوَقِيَّةُ فِي السَّيِّطَرَةِ عَلَى بَعْضِ تَمَظَّهَرَاتِ الْفَلَسُوفِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ الْمُعاَصِرَةِ، حِيثُ هَدَفَتِ إِلَى تَقْدِيمِ تَفْسِيرَاتٍ ذاتِ طَابِعٍ حَتَّمِيٍّ لِلْقَضَايَا وَالْتَّصُورَاتِ الَّتِي اخْرَطَتْ فِي بَعْضِهَا، فَكَلَّا سَبِيلِ الْمَثَابِ لَا الْحَصْرِ، اعْتَقَدَ فَلَاسِفَةُ التَّارِيخِ أَنَّ بِمَقدُورِهِمْ تَقْدِيمَ تَفْسِيرَاتٍ لِلظَّاهَرَةِ التَّارِيخِيَّةِ تَكُونُ شَبِيهًةً لِلتَّفْسِيرَاتِ السَّائِدَةِ فِي الْفِيزيَاءِ، وَذَلِكَ عَبَرَ تَشْخِيصِ الْمَبَادِئِ وَالْقَوَانِينِ الْمِتَحْكَمَةِ فِي سِيرِ الْأَحْدَاثِ التَّارِيخِيَّةِ. لَمْ يَقْفِ تَأْثِيرُ التَّرْزِعَةِ الْوِثْوَقِيَّةِ عَلَى الْفَلَسُوفِيَّةِ وَالْعِلْمِ بَلْ هِي نَجَحَتِ فِي الْوَلُوْجِ إِلَى مُجْمَلِ تَمَظَّهَرَاتِ التَّقَوَافِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ، فَهِي أَشَبَهُ مَا تَكُونُ إِلَى الدَّاءِ الَّذِي اسْتَشَرَى فِي مُجْمَلِ تَمَظَّهَرَاتِ التَّشَاطَاتِ التَّفَكِيرِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ.

لِخُصُوصِيَّةِ السَّيِّاقِ السَّابِقِ وَلَدَ الْخَطَابِ الْأَرْتِيَابِيِّ . مَا يُعْرَفُ بِالْتَّرْزِعَةِ الْأَرْتِيَابِيَّةِ فِي التَّقَوَافِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ . وَالَّذِي يُعْدُ الْفِيلُوسُوفُ دِيْفَدُ هِيُومَ David Hume (1711 - 1776) مِنْ أَهْمَّ أَعْلَامِهِ، فَقَدْ هَدَفَ إِلَى تَفْكِيِّيِّ الْأَنْسَاقِ الْوِثْوَقِيَّةِ فِي التَّقَوَافِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ ((لَقَدْ كَانَتْ غَايَةُ هِيُومَ تَفْكِيِّيَّ وَهَدَمَ الْأَنْسَاقِ الْوِثْوَقِيَّةِ، وَهُنَّا يُمْكِنُ إِدْرَاكُ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعَتْ لِلتَّشَكِّيِّ فِي الْمَنْهَجِيَّةِ الْعَلْمِيَّةِ، وَذَلِكَ حَتَّى يُوكِدَ لِلْعُلَمَاءِ بِأَنَّ نَحْجَهُمْ هُوَ الْآخِرُ . لَا قُدرَةً لِدِيَهُ عَلَى ضَمَانِ صَحَّةِ زَعْمِهِمِ الْمَعْرِفَيِّ . هَذَا مَكْمُنُ أَصْالِيَّتِهِ . وَلِيَقْطَعُ الطَّرِيقَ أَمَّا إِمْكَانِيَّةِ إِعَادَةِ إِنْتَاجِ الْأَنْسَاقِ الْدُّوجِمَاتِيَّةِ، وَلَا بَدَّ مِنِ الإِشَارَةِ هُنَا إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ فِي بَدَائِيَّاتِهِ كَانَ مِنْ ضَمِّنِ تِلْكَ

الأنساق)).² ولإنجاز هذا الأمر كان عليه إعادة النظر في طبيعة المنهج العلمي المطبق في الفيزياء بإعادة هيكلته من جديد، للحيلولة بينه وبين إنتاج تفسيراتٍ قوانينٍ ذات نزوعٍ حتميٍّ، وهو ما نجح في تحقيقه بتفكيره لما يُعرف بالعلاقة السببية. مُشكلة الاستقرار. حجر الزاوية في المنهج العلمي.

غير أنَّ هِيَوْم وعلى نجاحِهِ في تجاوز إشكاليةِ الوثوقية وقع في إشكاليةٍ تُعذر عليه تجاوزها، تعلقُ باستحالة التبرير التي تتحُّث عن نزوعِهِ الالادري الذي يتمهي إلى تعليقِ الحكم؛ مما يعني أنَّ العلم والعلماء على السُّواء سيظلون عاجزين عن تبريرِ نظرائهم وتفسيراتهم، مما يبعث الارتياب في شرعيةِ الرُّكُون إليها، مما يعني أنَّ الشمن الذي دفعهِ هِيَوْم في سهلِ الملاصِ من الخطاب الدوجماتيقيِّ كان ثُمَّاً باهظاً، فما نأخذُ بهِ نعطيهِ بالأخرى مع قيمةِ مُضافةٍ.

هذا فيما يتعلق بالسياق الثقافيِّ الغربيِّ الذي شهد ميلادَ التَّرَزُّعِ الالادري، لكنَّ كيفَ سيكونُ الأمرُ في حالِ الانتقال إلى سياق ثقافيٍّ مُغایِرٍ لسياقِ المنشأ؟ في مثل هذه الحالَةِ سيترتبُ على عمليةِ التَّرَحِيل قيمةٌ مُضافةٌ ستُشقَّلُ كاهلَ السياقِ المضييفِ بإشكالاتٍ لم يألفها من قبل؛ مما سيدفعُ بهِ إلى تبنيِ خيارٍ من خياراتِ فهو إماً أن يقبلُ بمتطلباتِ التَّرَحِيل وفي هذه الحالَةِ سيفرضُ على السياقِ المضييفِ تبنيِ إشكالياتِ وتصوراتِ لم شريكًا، فالترَحِيل هنا أقربُ ما يكونُ للهجرةِ غير الشرعيةِ، أمَّا في حالِ تبنيِ الخيارِ الثاني . الأصعبِ . القائمِ على مبدأِ التَّشذيبِ، حيثُ يعني المرحلُ بتعديلِ الخطابِ المرحلُ ليتلاءم مع مُتطلباتِ السياقِ المضييفِ، وهي عمليةٌ تُعَبِّرُ في حالِ نجاحِها عن أصلَةِ وجدةِ المرحلِ، فالتشذيبُ في هذه الحالَةِ شكلٌ من أشكالِ الفعلِ الفلسفِيِّ. حاولَ المتفكرُ العربيُّ الليبيُّ المعاصرُ نجيبُ الحصاديِّ تكريسَ التَّرَزُّعِ الالادريِّ في السياقِ الثقافيِّ العربيِّ، وذلكَ عندَ اخراطِهِ في محاولةِ ترحيلِ التَّرَزُّعِ الالادريِّ من السياقِ الثقافيِّ الغربيِّ . المنشأ . إلى السياقِ الثقافيِّ العربيِّ . المضييفِ . وإنجازِ فعلِ التَّرَحِيلِ كانَ عليهِ اختيارِ أحدِ الخيارينِ المطروحينِ أمامَهُ؛ فهو إماً أن يتبنَّى التَّقلُّل الآليَّ وما ينشأُ عنهُ من إشكالاتٍ يتعدُّ تجاوزُها، أو يتبنَّى خيارَ التَّشذيبِ وما يتطلبهُ من إعادةِ فحصٍ وبناءِ لِلنِّظامِ المرحلِ لتلاءم مع مُتطلباتِ السياقِ المضييفِ، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبارِ وجودِ اختلافاتٍ بنبويةِ بينِ السياقينِ تجعلَ من خيارِ التَّشذيبِ خياراً ضرورياً خاصَّةً إذا كانَ المرحلُ على وعيِ تأمِّلِ خصوصيةِ السياقِ المضييفِ.

لتتأصلَ التَّرَزُّعِ الالادريَّةِ وتأخذَ مكانَهَا في صُلُبِ خطابِ الحصاديِّ، كانَ عليهِ تأسيسُ سياقٍ يرسمُ طبيعتها والغايةَ من وراءِ تبنيها: ((غَيْرَ عَنْ فَضْلِ الْبَيْانِ أَنَّ الْمَشْرُوْعَ الْاِرْتِيَابِيَّ يَظْلُمُ مِنْ مَنْظُورٍ مَا مَشْرُوْعاً نَقْدِيًّا مُفِيدًا، إِذْ إِنَّهُ يُلْزِمُنَا بِتَقْصِيِّ الْاِحْكَامِ الَّتِي

نتسبتُ بما يُسَبِّبُ الإرثِ أو العادة أو الأهواء، كما أَنَّه لَنَا أَنْ نَتَوَقَّعَ أَنَّ مَنْ يُؤسِّسَ لِأَيِّ مَشْرُوعٍ مَعْرِفِيًّا دونَ أَنْ يَأْتِي بِالْتَّحْدِيدَاتِ الَّتِي يُثِيرُهَا الْمُرْتَابُونَ، سَوْفَ يَخْلُصُ إِلَى نَسْقٍ إِيْسْتِيمِيٍّ أَضَعَفَ بِكَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الَّتِي يَخْلُصُ إِلَيْهَا مَنْ يَحْمِلُ هَذِهِ التَّحْدِيدَاتِ مَحْلَ الْجَدِّ³). يَعْنِيهِمُ مِنْ هَذَا السَّيَّاقِ التَّصِّيِّيَّ أَنَّ الْحَصَادِيَّ يَتَحَدَّدُ مِنَ التَّزْعِيمِ الْأَرْتِيَابِيَّ أَدَاءً أَوْ وَسِيلَةً لِمَرَاجِعَةِ مَا نَرَكُ إِلَيْهِ مِنْ أَحْكَامٍ وَمَعَارِفٍ وَأَفْكَارٍ، فَهُوَ يُدْرِكُ أَنَّهُ يَنْتَمِي إِلَى سَيَّاقٍ ثَقَافِيٍّ وَتَارِيخِيٍّ يَعْجُلُ بِالْمُعْتَقَدَاتِ وَالْأَفْكَارِ الْأَيْدِيُولُوْجِيَّةِ الَّتِي يَحْاجِهُ إِلَى إِعْادَةِ فَحْصِهَا نَقْدِيًّا، بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ، ثَمَّةَ قَضَيَّةٌ هَامَّةٌ يَجْدُرُ بِنَا الْوَقْفُ عِنْدَهَا فِي هَذَا النَّصِّ، كَوْنُهَا شُكْلُ مَدْخَلًا لِإِعْادَةِ قِرَاءَةِ الْحَصَادِيَّ، تَعْلَقُ بِإِقْرَارِهِ بِأَهْمَيَّةِ النَّشَاطِ الْأَرْتِيَابِيِّ عِنْدَ بَنَاءِ الْمَشَارِيعِ التَّفَكُّرِيَّةِ، فَالطَّابُعُ النَّقْدِيُّ لِلنَّشَاطِ الْأَرْتِيَابِيِّ يَجْعَلُ مِنْهُ مُقْدَمةً ضَرُورِيَّةً لِأَيِّ مَشْرُوعٍ تَفْكُّرِيٍّ، فَهُوَ يَفْرُضُ عَلَى مَنْ يَرْغُبُ بِالْأَنْخَرَاطِ فِي مَشْرُوعٍ أَنْ يَتَفَحَّصَ مُنْطَلَقاً نَقْدِيًّا، لِيَضْمَنَ سَلامَتَهَا.

بَعْدَ هَذِهِ التَّوْطُعَةِ يَكُونُ بِالْمُقْدُورِ الْوَلُوحُ إِلَى بَحْثِ مَلَامِحِ الْحَضُورِ الْلَّادُرِيِّ فِي تَفْكُّرِ الْحَصَادِيَّ، الَّذِي مَا فَتَعَ . فِي الْآوَنَةِ الْآخِيرَةِ . يُعْلَمُ صَرَاحَةً أَعْجَابَهُ وَتَبَيْنَهُ لَهَا، يَقُولُ : ((الْمُرْتَابُ، نَسْبَةً إِلَى الْعَالَمِ الْمَقْدِسِ، هُوَ الْكَائِنُ الْأَكْثَرُ فَتَنَّةً وَإِثْرَةً، رَغْمَ أَنَّهُ الْأَقْلَانُ طَمَانِيَّةً وَاسْتَقْرَارًا، إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ، لَكِنَّهُ يَجْرُؤُ عَلَى الْجَاهِرِ بِجَهْرِهِ جَهْلِهِ، بَيْدَ أَنَّ زَعْمَهُ بِأَنَّ أَغْيَارَهُ لَيْسُوا أَسْعَدَ حَالًا مِنْهُ مَكْمَنٌ خَصْوَصِيَّتِهِ، إِنَّهُ الْأَكْثَرُ حَكْمَةً لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي، فَمَثَلُهُ فِي ذَلِكَ وَفَقَ مَذْهِبِهِ مُثْلِ خَصْوَصِيَّتِهِ؛ بَلْ لِأَنَّهُ الْوَحِيدُ الَّذِي يَدْرِي أَنَّهُ لَيْسَ يَدْرِي، ثَمَّةَ أَمْرٌ وَاحِدٌ يَجْدُرُ عِنْدَهُ بِتَنْقِيَّةِ الْبَشَرِ : إِنَّهُ عَوْزُهُمْ لِمَا يَجْدُرُ بِهَا))⁴. تَغْلِبُ لُغَةُ الْإِفْتَنَانِ وَالْإِعْجَابِ بِالْتَّزْعِيمِ الْأَرْتِيَابِيِّ عَلَى أَسْلَوبِ الْحَصَادِيَّ، فَاللَّادُرِيُّ عِنْدَهُ هُوَ الْكَائِنُ الْوَحِيدُ الَّذِي يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي؛ وَبِكَلَامٍ آخِرٍ يَعْرُفُ أَنَّهُ لَا يَعْرَفَ، هَذَا الْمَبْدَأُ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْلَّادُرِيُّ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ لِلْكُوْجِيْتو الْدِيْكَارَتِيِّ Descartes (1595 - 1650). أَنَا أَفْكُرُ أَنَا مَوْجُودٌ . غَيْرُ أَنَّهُ عَلَى النَّقْيَضِ مِنْهُ لَا يَطْمَئِنُ إِلَى تَأْسِيسِ مَذْهِبٍ أَوْ مَوْقِفٍ وَثَوْقِيٍّ وَهُوَ مَا سَعَى الْحَصَادِيُّ إِلَى بَيَانِهِ عِنْدَ رَسْمِ طَبِيعَةِ السُّلْطَةِ الْأَرْتِيَابِيَّةِ: ((الْسُّلْطَةُ الْأَرْتِيَابِيَّةُ لَيْسَ سُلْطَةً إِلَّا يَعْنِي كَوْنَهَا تَنْهِي عَنْ فَحْشَاءِ الْجَزْمِ وَمُنْكَرِ الْيَقِينِ؛ لَكِنَّهَا لَا تَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ، فَوْقَ مَذْهِبِهَا لَيْسَ ثَمَّةَ مَعْرُوفٍ !))⁵. سُيُّحدِدُ هَذَا الْفَهْمَ . التَّأْوِيلُ . مَلَامِحُ النَّشَاطِ الْأَرْتِيَابِيِّ عِنْدَ الْحَصَادِيَّ. يَقُومُ جَوْهُرُ النَّهَجِ الْأَرْتِيَابِيِّ عَلَى مَبْدَأِ تَعْلِيقِ الْحُكْمِ بِتَجْنِبِ فعلِ الْجَزْمِ وَالْيَقِينِ، لَهُنَا هِيَ أَقْرَبُ مَا تَكُونُ فِي صِيَغَتِهَا الْحَالِيَّةِ إِلَى الرُّوحِ السُّلْلَيَّةِ.

يَعْتَقِدُ الْحَصَادِيُّ أَنَّ السَّبَبَ الْكَائِنَ وَرَاءَ ابْنَاعَتِ التَّزْعِيمِ الْلَّادُرِيِّ فِي الشَّفَاقَةِ الْغَرِبِيَّةِ يَكُونُ فِي خَصْوَصِيَّةِ السَّيَّاقِ التَّارِيخِيِّ وَالْمَعْرِفِيِّ الغَرِبِيِّ، الَّذِي شَهَدَ طَفْرَةً مَعْرِفِيَّةً فِي مَجَالِ الْبِيُولُوْجِيَا سَاهَمَتْ فِي حلْقِ إِشْكَالِيَّاتِ تَعَذَّرَ عَلَى الْحَطَابِ الْفَلْسُفِيِّ الْوَضْعِيِّ مُقارِبَتِهَا لِطَابِعِهَا الْأَخْلَاقِيِّ: ((وَلَعَلَّ فِي إِشْكَالِيَّاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ غَيْرِ الْقَابِلَةِ بِالتَّعْرِيفِ لِلْحَسْمِ الْعَلَمِيِّ الَّتِي أَثَارَهَا فِي الْعَقْدِ الْأَخِيرِ مِنَ الْقَرْنِ

العشرين مما يُعرف بـهندسة الجينات، مما يكفي لتبسيط قدر محدودية المنظور الوضعي ويكبس الحاجة إلى خطاب أخلاقي ما بعد علمي حسب الوضعيون أنهم قد نجحوا في إخراسته⁶. إن الظروف التي ساعدت على إنتاج النزعة الوثائقية. الطفرة المعرفية.

هي مما سيؤدي إلى وأدّها، كونها ستحد من قدرة المجتمعات الغربية على التقدّم. اعتقدت الوضعيّة في قدرة الخطاب العلمي على حسم أمرٍ كثیر من القضايا الفلسفية، بما ولد اعتقاداً لدى جلّ أنصارها أنه قادرٌ على تفكير القضايا الفلسفية الكبّرى وبتجاوزها، غير أنّ الأمر أخذَ مساراً مغايراً بإفراز العلم لقضايا جديدةٍ تعذر عليه حسم أمّها؛ الأمر الذي ولد الحاجة إلى الانفتاح على مبحث الأخلاق الذي زعم الخطاب الوضعي القطعية مَعْهُ، شكّل الانبعاث الجديد للقضايا الأخلاقية في صوابية وشرعية الموقف الوضعي من كثیر من القضايا المطروحة أمامه.

يرحصُ الحصادي على التمييز بين أشكال وأنماط مختلفةٍ من النزعة الارتباطية، فهو يُقرُّ بوجود نوعين منها، ارتباطية شمولية، وارتباطية موضعية: ((النزعة الارتباطية الشمولية تيار عام، يجرف كلّ ما يعرض له من أحكام وعقائد، ويُعزّز الثقة في كلّ ما نألفه من مفاهيم وتصورات، فلا يُقى على شيء يمكن أن نؤسس عليه أي مذهبٍ نظري أو عملي))⁷. يكون التيار الارتباطي شموليّاً عندما يهدف إلى التشكيل في كلّ أشكال العقائد والمعارف السائدة في سياق ثقافي وتاريخي بعينه، لهذا تحول هذه النزعة دون إمكانية تأسيس أي مشروع، الذي يتطلب ليتأسس وجود حدّ أدنى من المعتقدات والمنطلقات التي يُصادر على صحتها مُسبقاً ليبني المشروع التفكيري عليها.

في مقابل النزعة الشمولية تحدّد النزعة الارتباطية الموضعية، والتي يرسمها الحصادي قائلاً: ((في المقابل شكلُ الارتباطية الموضعية في نوع بعينه من الأحكام أو القيم، أو الملكات والأنشطة، على نحو يتسمُّ بالثقة في أنواع أخرى منها))⁸. تهدف النزعة الارتباطية الموضعية إلى التشكيل في قيمة العقائد والمعارف السائدة في سياق عقدي أو معرفي بعينه، مع الإقرار في الوقت ذاته بسلامة العقائد والمعارف السائدة في أنماط عقدية ومعرفية أخرى، مثل ذلك عندما قام كلّ من رسّل Bertrand Russell 1872 . Quine 1970 . Frege 1848 . وبالارتباط في يقينية القواعد المنطقية.

نحو الحصادي إلى محاولة تقديم وصف آخر لأشكال النزعة الارتباطية يكون أكثر تحديداً من سابقه وإن لم يخرج عليه، يقول: ((وفق هذا التصنيف، يتبدى أن المترابط أكثر إخلاصاً لِنزعتهم الارتباطية من الأكاديميين، إنهم يرون أنه لا دليل يمكن تأمينه

يُبرهنُ عَلَى استحالة الظَّفَرِ بِالْحَقِيقَةِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يجعُلُهُمْ يُحْمِلُونَ عَنِ التَّقْيِنِ مِنْ استحالة الظَّفَرِ ِبِهَا، وَعَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ، لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الدُّوْجَمَاطِيقِيَّ، فِيمَا يَزْعُمُ، يَدْرِي وَيَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي؛ أَمَّا الأَكَادِيمِيُّ وَالْمُرْتَابُ فَكِلَّاهُمَا لَا أَدْرِي عَلَى طَرِيقِهِ؛ الأَكَادِيمِيُّ لَا أَدْرِي يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي، وَالْمُرْتَابُ لَا أَدْرِي حَتَّى أَنَّهُ لَا يَدْرِي⁹). يَعْتَمِدُ الْحَصَادِيُّ عِنْدَ تَحْدِيدِ أَشْكَالِ التَّسْكِيرِ الْأَرْتِيَابِيِّ عَلَى الْمَبْدُأِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي يَقُولُ: "بِضَدِّهَا تَتَحدَّدُ الْأَشْيَاءُ"، هَذَا هُوَ يَلْحَاظُ إِلَى التَّعْوِيلِ عَلَى الْقِيَاسِ عَلَى التَّزْعِيْعِ الدُّوْجَمَاطِيقِيَّ، وَالَّتِي تُدَلِّلُ عَلَى وُجُودِ غُطَيْبٍ أَوْ شَكَلَيْنِ مِنْ التَّزْعِيْعِ الْأَرْتِيَابِيَّ؛ النَّمَطُ الْأَوَّلُ وَمُثْلُهُ الْمُرْتَابُ الشُّمُولِيُّ، الَّذِي لَا يُدْرِكُ مِنْ شَدَّةِ ارْتِيَابِهِ أَنَّهُ لَا يَدْرِي - الصُّوفِيُّ فِي حَالَةِ السُّكُرِ. أَمَّا النَّمَطُ الثَّانِي فَيُمِثِّلُ الْأَرْتِيَابِيَّ الْأَكَادِيمِيُّ، الَّذِي يَرْتَابُ إِلَّا أَنَّهُ وَعَلَى خَلَافِ الْأَوَّلِ يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي.

لِتَسْوِيْغِ تَبْيَانِ التَّزْعِيْعِ الْأَرْتِيَابِيَّ، يَلْحَاظُ الْحَصَادِيُّ إِلَى الرَّبْطِ بَيْنَ الْفَلْسُفَةِ وَالنَّهْجِ الْأَرْتِيَابِيِّ، يَقُولُ فِي هَذَا السَّيَّاقِ: ((ثَمَّةَ عَالَةٌ فَارِقةٌ تَعْزِيزِيُّهَا الْفَلْسُفَةُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَنْشَطَةِ الْبَشَرِيَّةِ، تَعْيَّنُ فِي عَوْزِهَا إِلَى مَرْجِعِيَّةِ رَاكِهِ يَتَسْبِي بِالْرَّجُونِ إِلَيْهَا إِنْخَارٌ فَعِلْهُ الْحَسِيمِ، لَا يَسْرِي هَذَا عَلَى مَذَاهِبِ فَلْسُفِيَّةِ بِعِينِهَا، فَكُلُّهَا كَمَا أَسْلَفُتُ تَفْتَرَضُ مَبَادِئَ وَطَرَائِقَ بِعِينِهَا فِي حَلِ إِشْكَالِيَّاتِهَا؛ بَلْ يَصْدِقُ عَلَى النَّشَاطِ الْفَلْسُفِيِّ فِي وَجْهِ عُومَهِ، الْفَلْسُفَةُ، مِنْ حِيثُ الْمَبْدُأِ، تَمَتَّأُ بِقُدرَةِ فَائِقَةٍ عَلَى الْأَرْتِيَابِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ ارْتِكَاسٍ يَتَمُّ تَكْرِيسُهُ، بَدَءًا بِأَحْكَامِ الْبَدَاهَةِ، وَمُرْوَرًا بِنَصْوصِ التَّقْلِيلِ، وَانتِهَاءً بِقَوَاعِدِ الْمَطْقِيِّ، هَذَا يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّةَ مَا يَحْوِلُ دُونَ تَشْكِيكِ الْمَذَهِبِ الْفَلْسُفِيِّ فِي أَيِّ مِنَ الْمَنَاهِجِ الْتَّقْلِيدِيَّةِ لِلْمَعْرِفَةِ))¹⁰. يَجُدُ الْحَصَادِيُّ فِي تَارِيخِ الْفَلْسُفَةِ أَنْسَبَ وَأَحَصَبَ بَحَالٍ لِلتَّدْلِيلِ عَلَى وَجَاهَةِ النَّشَاطِ الْأَرْتِيَابِيِّ، وَذَلِكَ بِحِكْمَ طَبِيعَةِ الْفَلْسُفَةِ، فَهُوَ عَلَى خَلَافِ الْأَنْشَطَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْأُخْرَى تَفْتَقِدُ إِلَى مَرْجِعِيَّةِ وَآلِيَّةِ مُوْحَدَةٍ يُمْكِنُ بِالْأَعْتَمَادِ عَلَيْهَا حَسْمُ قَضَايَا الْخَلَافِ، فَعَلَى سَبِيلِ المَثَالِ، فِي الْعِلْمِ يَتَمُّ اللَّجوُءُ إِلَى النَّهْجِ الْعَلْمِيِّ لِلْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ الْفَرَوْضِ، كَمَا أَنَّ إِمْكَانِيَّةَ التَّكَرَارِ يُمْكِنُ الْعُلَمَاءَ مِنْ إِعَادَةِ اخْتِبَارِ فَرَوْضِهِمْ، فِي الْمُقَابِلِ، تَعْتَمِدُ الْفَلْسُفَةُ مِنْذُ بِدَايَاتِهَا عِنْدَ الْيُونَانِ . الْطَّبِيعِيُّونَ الْأَوَّلُونَ . عَلَى اسْتَرَاتِيجِيَّةِ الْأَرْتِيَابِ، فَكُلُّ تَفْسِيرٍ يُقْدِمُ لِلظَّواهِرِ الْكَوْنِيَّةِ يَجُدُ نَقْدًا وَارْتِيَابًا مِنْ الْفَلَاسِفَةِ الْمَرْأَتِينَ وَاللَّاهِقِيَّنَ؛ بَلْ إِنَّ تَارِيخَ الْفَلْسُفَةِ يَشَهِّدُ عَلَى أَنَّ التَّلَمِيَّدَ لَا يَؤْسِسُ فَلْسِفَتَهُ إِلَّا بَعْدَ نَقْدِهِ وَغَرْدِهِ عَلَى اسْتَادِهِ.

حاوَلَ الْحَصَادِيُّ تَسْوِيْغَ الْخَطَابِ الْأَرْتِيَابِيِّ بِبِيَانِ مَكَانِيْنِ الْعَقْلَانِيَّةِ فِيهِ، الْأَمْرُ الَّذِي مِنْ شَأنِهِ شَرْعَنَةُ هَذَا النَّشَاطِ، يَقُولُ: ((يَتَوقَّفُ أَمْرُ عَقْلَانِيَّةِ الرَّبِّيَّةِ عَلَى قَدْرِ الشُّوَاهِدِ الَّتِي تُعَزِّزُ الاعْتِقَادَ فِي نَقْيِضِ الْحَكْمِ الَّذِي يُشكِّلُ مَوْضِعَ الْأَرْتِيَابِ، رَغْمَ أَنَّهُ يَتعَيَّنُ أَلَّا تَكُونَ تِلْكَ الشُّوَاهِدُ عَلَى درَجَةِ تُعَزِّزُ الْجَزْمَ بِذَلِكَ التَّقْيِضِ، بِحِيثُ تَكْفُلُ التَّقْيِنَ مِنْ بَطْلَانِ الْحَكْمِ الْأَصْلِيِّ))¹¹.

النشاط الريبوّي رهن بقدرة المرتاب على تقديم شواهد لا للتدليل على صحة ما يذهب إليه . الحتمية . بل على النقيض من ذلك، رهن بما يقدمه من شواهد ترتاب في الحكم الذي يشكك فيه، دون أن يؤدي الارتباط إلى تعزيز موقف المرتاب ليصل به إلى حد اليقين.

لحماية الاستراتيجية الارتباطية من جثومة الدوجماتيقية يرى الحصادي ضرورة أن يتعد الفيلسوف للأدري عن اليقين السليبي: ((قد يشطط للأدري، فيجزم باستحالة المعرفة ولا يقتصر على تعليق الحكم بخصوص إمكانها، لكنه حين يقوم بذلك إنما يخون مذهبة فيصبح أقرب إلى الجزمية، التي يكافع جاهداً ضدها، منه إلى الأدرية، إذا كان المؤمن هو الذي يجزم بوجوده، وإذا كان الملحد هو الذي يُوقن من عدم وجوده، فإنَّ المرتاب يعزف عن فعل الجزم أو التيقن فيجوز للأمررين على حد سواء))¹² . يتولد اليقين السليبي عن اعتقاد . جزم . الأدري بتعذر المعرفة؛ أي أنه وعند جزمه بتعذرها فإنه يؤسس لحكم يقيني؛ مما يجعله في تعارض مع مطلعات فلسفته الارتباطية، وتجاوزها هذا المأزق يقوى الحصادي إلى أنَّ من واجب الأدري تعليق الحكم، فهو لا يطلب منه الإثبات ولا النفي، فكلاهما يؤسس لحكم جزمي هدف الأدري إلى تجاوزه، لذا لم يكن أمامه بد من تعليق الحكم.

على الرغم من إشادته بالنزعة الارتباطية، إلا أنها تلحظ أنَّ الحصادي . خلافاً لما دعا إليه في نصٍ سابق . يشرط في الفيلسوف ليكون فيلسوفاً، أن يركِّن إلى مجموعة من العقائد، وباحتراطه لهذا يتعارض مع جوهر النزعة الأدرية التي يتبعها ويدعو إليها: ((محتمٌ على كُلِّ فيلسوف أن يلتزم بعقائده يمزى بما عن أغواره؛ خلافاً لذلك ما كان له أن يكون فيلسوفاً مهماً، بيد أن عالمة الفيلسوف الحقيقي لا تتبع في صحة عقائده، بل في استعداده الدائم لدعيمها، واقتداره على الشد من أزرها))¹³ . ما يهم في هذا السياق النصي هو أنَّ الحصادي يرهن أصالته الفيلسوف في قدرته على الدافع عن المعتقدات التي يؤسس عليها موقفه الفلسفى، فإذا كان الأدري يرتاب في صحة كُلِّ ما يعرض عليه من أدلة وعقائد، فإنَّ فيلسوف الحصادي وعلى النقيض من ذلك مدعاً للدفاع عن عقائده بشتى السُّبُل، فهو أقرب ما يكون للشخصية الستقراتية؛ مما يجعل نشاط الفيلسوفين في تعارضٍ وخلافٍ دائمين.

حاول الحصادي تشذيب النزعة الارتباطية وذلك بـالمواجهة بينها وبين الوجهة؛ وذلك ليتسنى لها إنتاج أفكار وعقائد يمكن الرجوع إليها، يقول موضحاً ذلك: ((غير أنه طرأ تعديل على هذا الموقف الارتباطي ... حيث حاولت التقليل من غلواء نزاعتي الارتباطية في صالح مقارنة وجاهية أقرب إلى الروح الارتباطية منها إلى نزاعتها))¹⁴ . بعد التشذيب الذي يقوم به الحصادي مع

التَّرْزُعُ الْأَرْتِيَابِيَّ، لَا يَقِنُ مِنْهَا سُوَى رُوحَهَا، لَكِنْ هَلْ سِيسْعُفُ هَذَا التَّشْذِيبُ الْحَصَادِيُّ لِتَبْرِيرِ التَّرْزُعَ الْأَرْتِيَابِيَّ؟ يَبْدُو أَنَّ هَذَا التَّشْذِيبُ الَّذِي يَرْكُنُ إِلَيْهِ الْحَصَادِيُّ لِتَجَاوِزِ الْمَأْرِقِ الْأَرْتِيَابِيِّ هُوَ لغْوٌ أَكْثَرُ مِنْهُ مَعْرِفَةً، فَالْفِيلِسُوفُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَا أَدْرِيًّا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَدْرِيًّا، فَلَا وَسْطَ بَيْنَهُمَا؛ مَمَّا يَعْنِي أَنَّ مَأْرِقَ الْحَصَادِيُّ يَظْلُمُ فَائِمًا حَتَّى بَعْدِ عَمَلِيَّةِ الْمَزاوِجَةِ بَيْنَ التَّرْزُعَ الْأَلَادِرِيَّةِ وَالْوَجَاهَةِ.

حاوَلَ الْحَصَادِيُّ تَقْدِيمَ شِرِّحٍ يَصْفُ فِيهِ الشَّكَلَ الْمَعْدُلَ . تَعْدِيلُ جِينِيِّ . لِلتَّرْزُعَ الْأَرْتِيَابِيَّ يَقُولُ فِيهِ: ((يَبْدُو أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْخَامِسَةَ لَا تَتَعَيَّنُ فِي خَاتِمِ الْمَطَافِ فِي فَعْلِ الْأَرْتِيَابِ نَفْسَهُ؛ بَلْ فِي الْغَايَةِ مِنْهُ، وَفِي إِمْكَانِ تَوْظِيفِهِ آلِيَّةً فِي اخْتَارِ مَوْقِفٍ بِعِينِهِ مِنَ الْعَالَمِ؛ مِنَ الْقِيمِ، وَمِنَ الْحَيَاةِ بِمُحْكَمِهَا، وَلَعَلَّنَا نَلَتَمِسُ فِيمَا اصْطَلَحَ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِالرُّوحِ الْأَرْتِيَابِيَّ سَبِيلًا لِلْجَمْعِ الْمَرَادِ))¹⁵. بِلُغَةٍ صَرِيحَةٍ لَا مَوْارِيَّةٍ فِيهَا يَطْلُبُ الْحَصَادِيُّ مِنَ التَّرْزُعَ الْأَرْتِيَابِيَّ الْجَدِيدَ الْمُبَدِّرَةَ تَحْتَ مُسَمَّى الرُّوحِ الْأَرْتِيَابِيَّ، إِنْتَاجُ أَفْكَارٍ وَعَقَائِدٍ يُمْكِنُ الرَّجُونُ إِلَيْهَا عِنْدَ تَأْسِيسِ مَوْقِفٍ مِنَ الْقَضَايَا وَالْإِشْكَالِيَّاتِ الْمَطْرُوحَةِ أَمَامَ الْمَرَابِ، وَهُوَ أَمْرٌ سِيَجِّلُهُ مُتَعَارِضًا مِنْ جَهَةِ الْمَفْهُومِ عَلَى الْأَقْلَى مَعَ طَبِيعَةِ النَّشَاطِ الْأَرْتِيَابِيِّ: ((هَذِهِ الرُّوحُ قَرِيبَةٌ مِنَ التَّرْزُعَ الْأَرْتِيَابِيَّ الشَّامِلَةِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّهَا قَدْ تُشَكَّلُ تَوْجِهًا مَعَالِمُهُ لَيْسَ مُحَدَّدًا تَعْمَلًا، لَيْسَ ثَمَّةَ مَا يَحْوِلُ، مِنْ حِيثُ الْمَبْدُأِ، دُونَ تَحْدِيدِ هَذِهِ الْمَعَالِمِ وَتَطْبِيقِهَا، يُقْرَرُ هَذَا التَّوْجِهُ أَنَّ الظَّفَرَ بِالْحَقِيقَةِ مَطْلُوبٌ عَصِيٌّ، إِذْ تَظَلُّ دَوْمًا حَمَالَةً أَوْجِهِ، وَلَذَا فَإِنَّهُ يَقُولُ بِضَرُورَةِ التَّقْصِيِّ قَبْلِ الْجَزْمِ بِأَيِّ حَكْمٍ، بَلْ يَنْهَى أَصْلًا عَنْ فَحْشَاءِ الْجَزْمِ، وَلَكِنْ دُونَ الدَّهَابِ إِلَى حدَّ الْوَعْظِ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الْحَكْمِ، وَالْتَّصْحُّ بِتَعْلِيقِهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَرَابِيَّ، هَذِهِ فِي تَقْدِيرِي رُوحٌ مُفَيِّدَةٌ وَلَازِمَةٌ لِأَيِّ مَشْرُوعٍ فَكَرِيٍّ، بَلْ لِأَيِّ مَشْرُوعٍ حَضَارِيٍّ، أَقْلَهُ لِكُونِهَا، عَلَى تَبْيَانِهَا رَؤَى بِعِينِهَا، تُكْرِسُ قِيمَ التَّوَاضِعِ وَالْسَّامِحَةِ وَالْاعْتَرَافِ بِالرَّأْيِ الْآخَرِ، وَثُلِّيَّ مِنْ شَأنِ آلَيَّاتِ الْحَوَارِ وَالْبَحْثِ وَالْقَدِيرِ الدَّائِرِيِّ، وَهِيَ قِيمٌ وَفَعَالِيَّاتٌ تَنْوِيرِيَّةٌ يُفَتَّرُضُ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ عَلَيْهَا، أَقْلَهُ بِحَكْمِ السُّمْعَةِ الْأَيْسِتِيمُولُوْجِيَّةِ السُّيْئَةِ الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا التَّوْجِهَاتُ الْدُّوْجَمَاطِيَّةُ الَّتِي تَنَاوِي مِثْلَ هَذِهِ الْقِيمِ وَالْآلَيَّاتِ))¹⁶. قَدِمَ الْحَصَادِيُّ تَصْوِرًا جَدِيدًا لِلْأَرْتِيَابِيَّ هَدْفًا مِنْ وَرَائِهِ تَأْسِيسَ طَرِيقَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى إِنْتَاجِ مَعَارِفٍ وَمُعْتَقَدَاتٍ، وَلَكِنَّهُ وَقْبَلَ ذَلِكَ يُقْرَرُ أَنَّ مَلَامِحَ هَذَا التَّصْوِرِ لَمْ تَكْتُمْ وَلَمْ تَنْضَجْ بَعْد. إِنَّ مَا يُمْيِزُ هَذَا التَّصْوِرَ أَنَّهُ لَا يَهْدِي لِلْوُصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ لِتَعْذِيرِ الْحَصَادِيِّ عَلَيْهَا، فَهِيَ بِالْهَمَّاَيَةِ حَمَالَةُ أَوْجِهِ، وَبِهَذِهِ الصَّيْغَةِ يَقْتَرُبُ الْحَصَادِيُّ مِنَ التَّصْوِرِ الْسُّوْفَوْسَطَائِيِّ الَّذِي اعْتَقَدَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ نَسَبِيَّةٌ وَمُتَعَدِّدَةٌ يُتَعَدِّدُ طَالِبِيهَا.

لِلْوَهْلَةِ الْأُولَى يَبْدُو هَذَا التَّصْوِرُ مُتَنَاقِضًا، فَهُوَ مِنْ جَهَةِ يَعْرَفُ بِصَعُوبَةِ الْحَصَادِيِّ عَلَى الْعِرْفِ، وَمِنْ جَهَةِ أُخْرَى يُقْرَرُ بِنَسَبَيَّتِهَا وَإِمْكَانِ الْحَصَادِيِّ عَلَيْهَا، يَمْدُورُ الْحَصَادِيُّ رُفعُ التَّنَاقِضِ أَوِ التَّحْفِيفِ مِنْهُ، بِالقولِ أَنَّ التَّرْزُعَ الْأَرْتِيَابِيَّ الشَّامِلَةَ تَؤْمِنُ بِإِمْكَانِ الْحَصَادِيِّ عَلَى الْعِرْفِ وَلَكِنَّهُ مَعَ شَرِطِ التَّوْكِيدِ مِنْ صَحَّتِهَا بِإِخْضَاعِهَا لِلنَّقْدِ، يَعْتَقُدُ الْحَصَادِيُّ أَنَّ هَذِهِ التَّرْزُعَ ضَرُورَيَّةٌ لِتَأْسِيسِ أَيِّ

مشروع حضاريٌّ كوننا تؤمنُ بثقافةِ التعددِ واحترامِ الرأيِ والرأيِ الآخرِ، غيرَ اللهِ وحضورِ الإيمانِ يُغادرُ الحصاديُّ مجالَ الارتباطِ

ليجِّ حقلَ الوثوقيةِ. مع ذلك، يمكنُ القولُ: إنَّ النزعةَ الارتباطيةَ الشاملةَ تحدُّ مرجعيتها في الفلسفَةِ التقديمةِ لِكارل بوبر.

عليه، يمكنُ وصفُ الشَّكْلِ المعدِّلِ للنزعةِ الارتباطيةِ، بِأنَّهُ يقعُ في منزلةٍ وسِطٍ بينَ الدُّوجماتيقيِّ والارتباطيِّ . منزلةٌ بينَ منزلتينِ .

فهو يحملُ جيناتِ الدُّوجماتيقيِّ بإقرارِه بإمكانِ الحصولِ على المعرفةِ، ولكن دونَ الرُّعْيِ باحتكارِها، وهو ارتباطيٌّ يدعوته إلى ضرورةِ

التقصيِّ عنِ المعرفةِ قبلَ الأخذِ بها، لكنَّهُ ومعَ هذهِ الصيغةِ المعدلةِ التي شُحنتُ بِكِمٍ هائلٍ منَ المفاهيمِ والمفروقاتِ ذاتَ الطابعِ

التوبيقيِّ . التعبويِّ . تعجزُ عنِ تجاوزِ الإشكاليِّ السابقِ: ((هكذا، إذا كانتِ النزعةُ الارتباطيةُ وسيلةً لِتنكِبِ الخطأِ وليسُ أداؤهِ

لِإثباتِ الصَّوابِ، فإنَّ الروحُ الارتباطيةَ توجهُ يُحاوِلُ تنكِبِ الخطأِ، ويُعيَّنُ علىَ البحثِ المستمرِ عنِ الصَّوابِ، إنَّ هذهِ الروحُ، وإنْ

اتخذتُ من الشَّكْلِ منهجاً في تنكِبِ الخطأِ، ولمْ تأملُ في إثباتِ الصَّوابِ أو الظَّفَرِ بِاليقينِ، لا تحدُّ شريعاً في تبنيِ أحكامِ إيجابيَّةٍ

مؤقِّتَةٍ، والسلوكُ يقتضاها إلى أنْ يُستبانَ تعرضاً لحالاتٍ مناوئةٍ تخرُّجُ مصاديقِها، غيرَ أنها لا تتبعُ هُبُّنةِ المرتابِ، بلْ يجعلُ منْ

تحدياتهِ باعثًا مستمراً علىَ المزيدِ منَ التَّقصيِّ، وحافراً علىَ إعمالِ مهاراتِ الفكِّ النَّاقدِ، ومُبرراً لإبداعِ قدرٍ كافٍ منَ التَّسامحِ معَ

مذاهبِ الآخرينِ، القولُ وفقَ هذهِ الروحِ بِضرورةِ تبنيِ أحكامٍ بِعيتها لا يعنيُ بحالِ الثقةِ المطلقةِ في عصمةِ مثلِ هذهِ الأحكامِ،

فالتبني مؤقتٌ إلى أنْ ثبتَ الإدانة¹⁷). يتولُّ المازقُ الإشكاليُّ للنزعةِ الارتباطيةِ عندَ الحصاديِّ عنِ حالتهِ للدلالةِ المفهوميَّةِ الأولى

التي صدرَ عنْها، لهذا، ولتجاوزِ هذا المازقِ، كانَ عليهِ تبنيِ أحكامٍ بِعيتها لا يعنيُ بحالِ الثقةِ المطلقةِ في عصمةِ مثلِ هذهِ الأحكامِ،

هو أقربُ إلى مفهومِ النَّاقدِ، فالمربَّاثُ لا يمكنُ أنْ يكونَ مُرتَاباً وهو يرکُنُ إلى أحكامٍ ولو كانتُ مؤقتةً .

يتبنِي الحصاديُّ للنزعةِ الارتباطيةِ الشاملةَ يقطعُ معَ الفلسفَةِ الوضعيةِ التي سبقَ وانحرطَ فيها عندَ تبنيهِ للرؤى التي أُسستَها، لقد

هدفتِ الوضعيةُ منْ وراءِ نشاطِها الفلسفِيِّ إلى تخلصِ الفلسفَةِ منِ العرقيَّ الذي تحولَ بيَها وبينَ إنجازِ مطلبِ التَّقدِيمِ، حيثُ تعتقدُ

الوضعيةُ أنَّ جُلَّ قضايا الفلسفَةِ ناتجةٌ عنِ إشكالياتِ لغويةٍ صرفِ، تعودُ في جُملتها إلى عدمِ التَّراجمِ الفلسفَةِ . عنْدَ بحثِهم في تلكِ

القضاياِ . بمطلبِ التَّطابقِ بينَ قواعدِ اللُّغةِ . السُّحوِ . وقواعدِ المنطقِ، مماً أدى إلى اتساعِ نتاجِ الفلسفَةِ بِسمِّ الغموضِ فانتَجَ قضايا

وانساقاً خالياً منَ المعنى، ففي سبيلِ تحقيقِ مطلبِ الوضوحِ تَمَّ التَّضحيَّ بِعددٍ منِ القضايا الفلسفَيةِ الأصليةِ: ((ليسَ هناكَ

مُكتشفٌ عظيمٌ يتخدُ لنفسِه شعارَ (فيتجنشتين) Ludwig Wittgenstein (1889-1951م) القائلِ بأنَّ كُلَّ ما يمكنُ

أنْ يقالَ يمكنُ أنَّ يُقالَ بِوضوحٍ؛ علىَ العكسِ تماماً، فَيُنَبَّهُ المرجحُ أنَّ يكونَ الوضوحُ آخرَ ملحةً يلودُ بهِ منْ لا يمتلكُ شيئاً يمكنُ

قوله ... الوضوح ليس مُهمًا، يقول "بول فاليري"، إنما الدقة، مرة أخرى، ليست هي دعوة لطمس الفلسفه، لكنها دعوه للإحجام عن التجعل في إخاد أنفاس الأفكار المبتسرة، فالاكتشافات العظيمة غالباً ما تنبثق من الغامض المعتم، بعد أن يكون قد تعرض إلى قدرٍ من أعمال الفكر والتحليل والتحقيق¹⁸. في مقابل الموقف الوضعي، ينحو الحصادي إلى تبني موقف مُضاد له، يقف من الغموض موقفاً إيجابياً، معللاً ذلك بأنَّ أهمَّ الاكتشافات التفكريَّة والعلميَّة التي عرفتها الإنسانيَّة كانت تتاجأ للغموض أكثر منها للوضوح، يجدُ هذا التعليل سندَه في تاريخ العلم، الذي يدلُّ على أنَّ النظريات العلميَّة الجديدة ولدت في عتمة الظلمة التي يغلُّ عليها الفوضى وعدم الوضوح؛ بسبب تداعيِّ القديم وعدم ميلادِ الجديد.

إلى جانب ذلك، يأخذ الحصادي على المدرسة الوضعيَّة قصورَ آياتِها المعلولَ عليها في تأسيسِ تأملاطِ فلسفيةٍ أصليةٍ، والتي من ضمنها آلية التحليل المنطقى، التي تمَّ استخدامُها بغية تحليل النشاطات العلميَّة: ((كذا فعلَ أشياءَ التزعة الوضعيَّة حين صادروا على منطق "البرنكيبيا" بوصفه أداءً لتحليل العلم لا شريكَ لها، ما ألزمُهم إنكارَ أصلية الإشكاليات التي تتحققُ بطبيعتها ضدَّ فعلِ التحليل الصوري، هكذا نجدُ أنَّه ليس ثمةَ فيلسوفٍ وضعيٍّ يعنيه البحثُ في قضيَّةِ الاكتشافِ العلميٍّ على أهميَّته في نشأة النَّظرية، وفي سياقِ فهمِ الثوراتِ العلميَّة، فالاكتشافُ وفق رؤيته للعلمِ عمليَّة إبداعيَّة تستعصي على التحليل المنطقى بسببِ ما يتضافرُ في تشكيلها من عواملٍ تنذرُ عن التقييدِ الصوري، التَّعويذُ على منطقِ البرنكيبيا يجُوزُ أيضاً غضَّ الطرفِ عن كلِّ ما يتعلَّقُ بمحضِي الفروضِ العلميَّة، فهو منطقٌ معنويٌّ فحسبٌ بالعلاقاتِ الستاكِيَّةِ القائمة بينَها، ومنْ هنا جاءت عنايةُ الوضعيينِ بِأمثلةٍ تمعنُ في التبسيطِ، وتعجزُ عن استثارة شغفِ العلماء، وإليه يرجعُ إغفالُهم لكتيرٍ من معطياتِ تاريخِ العلمِ وتفاصيلِ تطورِه))¹⁸.

يتضحُ قصورُ أداءِ المنطقِ منْ عجزِها عن تفسيرِ ظاهرةِ الاكتشافِ العلميِّ التي تشكُّلَتْ. على ثورتها . جوهَرَ وصلبَ الممارسةِ العلميَّة، تعودُ حجَّةُ الوضعيينِ في عدمِ الاهتمامِ بِهذهِ الظاهرةِ إلى طبيعتها المعقولة، فالاكتشافُ العلميُّ نتاجٌ لمجموعةٍ منَ الظروفِ المترافقَةِ والمترادلة، نفسيةً واجتماعيَّةً، يعجزُ المنطقُ عنْ بحثِها أو حسمِ أمرِها، كذلكُ هو الأمرُ معَ الفرضِ العلميِّ، التي يهملُ المنطقُ الاهتمامَ بِمحتوها؛ لعدمِ قدرته على الإلامِ بها.

في سياقِ توسيعِ تبنيِ للتزعةِ الارتباطية الشاملةِ كانَ على الحصاديِّ القطعيةً مع الخطابِ الوضعيِّ خاصةً مع المعاييرِ التي حاولَ بها عقلنةِ النشاطاتِ البشرية، والتي من ضمنها معيار التَّحقيقِ الوضعيِّ ومعيار التَّحليلِ اللغويِّ: ((إنَّ بشرَةَ البشرِ . كما سوفَ تُوضحُ . لا تتحققُ مُكتملةً بالإصرارِ على "عقلنةِ" الممارساتِ الإنسانيةِ "بالطَّريقةِ التي يلهجُ بها أنصارُ التزعةِ الوضعيَّةِ" ، كما لا

تحقيقٌ مُكتملٌ بالتوسيعِ فحسبٍ على إعمالِ ملكةِ الحدسِ "بالطريقةِ التي يعتقدُ بها علاوةً النزعةُ الوجودية" بل تتحققُ بـ"تمكنِ النفس البشرية من الإفصاحِ عن ملكاتها المكونةِ بـ"بسيلٍ يحول دونَ انتزاعِ السُّطُوةِ لأيٍّ من هذهِ الملكاتِ على سائرها)¹⁹. رفضُ الحصادي للمعيارِ الوضعي لا يعني بالضرورةِ تبنيِ المعيارِ الحدسي؛ فهو يدعو إلى تبنيِ استراتيجيةٍ تأخذُ بالحسبانِ النهجين معاً، بحيث لا تكون السُّطُوةُ لأحدِها على الآخرِ، فالنشاطُ الإنسانيُّ أوسعُ من أنْ يقيِّد بـ"ضوابطِ أحدِ النهجين، وهو ما يوكِّدُ عليهِ قوله: ((كُلُّ ما نوِّد التَّوْكِيدَ عَلَيْهِ هُوَ أَنْ بشرَيَّةَ البَشَرِ لَا تتحقِّقُ مُكتملَةً بـ"الإصرارِ عَلَى "عقلنة" الممارساتِ الإنسانيةِ قدرَ مَا تتحقِّقُ عَبْرَ قدراتِ الفنِ التَّعَبِيرِيَّةِ الَّتِي ترنوُ لصياغةِ مَا ليسَ بِمقدورِ عقالاتِ العقلِ انتظامَ سياقاتِهِ بـ"سُبْلِ عادَةً مَا تستعصي عَلَى ثوابِ العقلِ التقليديَّةِ: قواعدُ المنطقِ، تشريعاتُ النحوِ، أوزانُ العروضِ، أساليبُ المنهجِ العلميِّ، قوانينُ الأعرافِ، أطُرُ الحساسيةِ، مقولاتُ الفهمِ، وما شابَه ذلك²⁰). تقعُ كثيرونَ مِنْ تمظهراتِ الدَّارِسِ الإنسانيةِ خارجَ دائرةِ العقلِ وأداةِ المنطقِ، لهذا فإنَّ الاقتصارَ عَلَى تقنياتِ مُستقاةٍ مِنْ الخطابِ المنطقيِّ يحولُ بينَنا وبينَ إدراكِ جزءٍ كبيرٍ مِنْ تمظهراتِ النفسِ البشريةِ مِنْ شعرٍ وفنٍ ونحوِ بل حَيٍ ما يتعلَّقُ بالكشفِ العلميِّ هي الأخرى تقعُ خارجَ دائرةِ العقلِ والمنطقِ.

بعدِ رسمِ موقفِهِ من المرجعيةِ الوضعيةِ لن يجدُ الحصاديُّ ما يحولُ بينَهُ وبينَ الإعلانِ عن نزعتهِ الارتباطِ الجديدةِ، يقولُ: ((ثمَّةَ مواقفٌ قد ينسُّ تكرارُها بـ"ذكريتها، لعلَّ أهمُّها الموقفُ الارتباطيُّ، الَّذِي مَا فتَّشَ في العقدِ الأخيرِ أروجُ لهُ في بعضِ أعمالِيِّ الأكاديميةِ، وفي انتقادِيِّ ما انتقَيَّتُ مِنْ كُتبِ التَّرجمَةِ، لا يقتصرُ هذا الموقفُ عَلَى تعليقِ الأحكامِ، بل يؤسِّسُ لهذا التعليقِ عبرَ وصفِ الاختلالاتِ الَّتِي يُعانيُ منها كثيرونَ مِنْ بحْرِهِ مِنْ روِيِّ، ويُعنى بـ"بيانِ كيفَ أَنَّ حسَمَ الكثيرونَ مِنَ النزاعاتِ يرتكِّبُونَ في نهايةِ المطافِ بـ"أحكامِ نُصادِرُ عَلَيْها ضمِنِيًّا دونَ برهنةٍ)).²¹ لم يقتصرِ الحصاديُّ عَلَى تبنيِ النهجِ الارتباطيِّ تفكيرًا، بل ذهبَ إلى الترويجِ في سياقِ النقاشِ إماً أكاديميًّا وإماً عبرَ مشروعِ الترجمةِ الَّذِي اخترَطَ فيهِ. بالإضافةِ إلى ذلك، حاولَ الحصاديُّ توسيعَ النزعةِ الارتباطيةِ وظيفيًّا بالاعتمادِ عَلَى قدرتها على تجاوزِ كثيرٍ مِنَ الإشكالاتِ الفلسفيةِ، خاصةً تلك الناشئةُ عَنْ اعتمادِ تقنيةِ المصادرِ المضمرةِ الحاضرةِ في كُلِّ نتائجِ فلسفِيِّ، فالنشاطُ الفلسفِيُّ لا يُمكنُ البدايةِ مِنْ نقطةِ اللا شيءِ؛ بل لا بدَّ لهُ مِنْ ركيزةٍ ينطلقُ منها . الكوجتو الديكارتيِّ . ويسُلمُ بـ"صحتِها، فيُشيدُ عَلَيْها مذهبًا، إنَّ ظاهرةَ المصادرِ الأولىِ ليستُ حِكْرًا عَلَى الفلسفَةِ؛ بل بـ"جذَّها حاضرةً في حقلِ الممارسةِ العلميَّةِ الَّتِي تُصادِرُ عَلَى مجموعةِ مِنَ المسلمينِ المضمرةِ قبلَ الشروعِ في مُمارستِها، كـ"مسلمَةِ تواثِرِ الطبيعةِ.

سعى الحصادي إلى الربط بين نزعته الجديدة والخطاب العلمي، وذلك ليتسنى له التدليل على عقلانية وشرعية الممارسة اللاآدريّة التي يتبناها، يقول: ((ثُبُر الطَّبِيعَةِ إِشْكَالِيَّاتِ يُفْتَرُضُ أَنْ يُمْكِنْ نَجْعُ الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ مِنْ حَسْمِ أَمْرِهَا؛ بَلْ إِنَّ إِحْرَارَ هَذَا النَّشَاطِ لِأَيِّ قَدْرٍ مِنَ التَّطَوُّرِ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِاِقْتَدَارِهِ عَلَى إِنجَازِ هَذِهِ الْمَهْمَةِ، فِي الْمُقَابِلِ، يُثْبِرُ الْعِلْمُ الطَّبِيعِيُّ إِشْكَالِيَّاتِ يَعْجِزُ بِمُقْتَضِيِّ اِمْبِرِيَّقِيَّةِ نَجْحِهِ عَنْ حَسْمِ أَمْرِهَا، لَيْسَ أَقْلُهَا إِشْكَالِيَّةً تَبَرِّرُ زَعْمِهِ الْمَعْرِفِيِّ بِالْتَّمْكِينِ مِنْ تَحْقِيقِ تَطَوُّرِ مُسْتَمِرٍ نَحْوَ الدَّرَائِيَّةِ بِنَوْمِيَّسِ قَادِرٍ عَلَى تَفْسِيرِ مَا يَقُومُ بِرِصْدِهِ مِنْ ظَواهِرٍ، وَفَقْ هَذِهِ الصَّيْغَةُ تُسْتَبَانُ مُبَاشِرَةً عَلَاقَةَ التَّأْثِيرِ الْقَائِمَةَ بَيْنَ الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ وَفَلَسْفِتِهِ))²². ثُبُر الطَّبِيعَةِ نَوْعَيْنِ مِنِ الإِشْكَالِيَّاتِ؛ إِشْكَالِيَّاتٌ يَكُونُ بِمُقدُورِ نَجْحِ الْعِلْمِ حَسْمُ أَمْرِهَا، وَإِشْكَالِيَّاتٌ يَعْجِزُ نَجْحُ الْعِلْمِ عَنْ حَسْمِ أَمْرِهَا، مَثَلُ ذَلِكَ قَضِيَّةُ تَبَرِّرُ الرَّأْيِ الْمَعْرِفِيِّ لِلْعِلْمِ، فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ تَقْعُ خَارِجَ دَائِرَةِ اهْتِمَامِ الْعِلْمِ الَّذِي لَا يُمْكِنُهُ حَسْمُ أَمْرِهَا، لَهُذَا السَّبَبِ؛ تُرِكَ أَمْرُ بَحْثِهَا لِلْفَلْسَفَةِ الْأَرْتِيَابِيَّةِ الَّتِي لَا تَخْدُفُ إِلَى بَنَاءِ رَؤْيٍ أَوْ مَذَاهِبٍ تَسْتَمِعُ بِطَابِعِهَا الْوَثُوقِيِّ، تُحْلِيُّ عَمَلِيَّةَ التَّمَاثِيلِ الَّتِي يُجْرِيَهَا الْحَصَادِيُّ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْفَلْسَفَةِ الْأَرْتِيَابِيَّةِ إِلَى الْاسْتَرَاطِيجِيَّةِ الْقَرَائِيَّةِ الَّتِي تَبْتَهَنُ الْمَدْرَسَةُ الْوَضْعِيَّةُ عِنْدَ مُحاولَتِهَا تَبَرِّرُ نَشَاطَهَا الْفَلْسَفِيِّ، فَهِيَ الْأُخْرَى جَأْتُ إِلَى الْاِرْتِبَاطِ بِالْعِلْمِ لِيُسْطِ شَرْعِيَّتِهِ حَتَّى تَشْمَلَ نَشَاطَهَا الْفَلْسَفِيِّ.

يَقْعُ اللاآدريُّ فِي مُفَارِقَةٍ عِنْدَ مُمارِسَتِهِ لِنَشَاطِهِ الْفَلْسَفِيِّ، تَمَثُلُ فِي مَوْقِفِهِ مِنَ الْلُّغَةِ، فَهُوَ يَتَعَامِلُ مَعَهَا عَلَى أَنَّهَا نَتْاجٌ إِنْسَانِيٌّ خَالِصٌ؛ مَمَّا يَعْنِي اِفْتِقَادَهَا لِلْحِيَادِيَّةِ الَّتِي نَعْتَقِدُهَا فِيهَا، فَهِيَ مَشْحُونَةٌ بِكِيمِ لَا يَأْسُ بِهِ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَفْكَارِ، لِذَا إِنَّ التَّعْوِيلَ عَلَيْهَا لِلتَّعْبِيرِ عَنْ تَأْمِلَاتِ اللاآدريِّ يَؤْدِي بِهِ إِلَى التَّسْلِيمِ بِأَفْكَارٍ وَعَقَائِدٍ لَا يَؤْمِنُ بِهَا: ((يَعْنِي أَنْ نَبْدِي قَدْرًا كَافِيًّا مِنَ التَّعَاطِفِ مَعَ الْلاآدريِّ، حِينَ نَرْقِبُهُ حَالَ اِرْتِيَابِهِ وَحَالَ مُحاولَتِهِ إِلَيْفَصَاحَ عِمَّا يَعْنِي لِحَلِيلِهِ مِنْ شَكُوكٍ، إِنَّ رِيَةَ الْمَرْتَابِ تُلْقِي بِظَلَالِهَا عَلَى الْحَقَائِقِ الْكَامِنَةِ فِي أَسْسِ الْخِبَرَةِ الْبَشَرِيَّةِ، الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى قَوَاعِدِ الْلُّغَةِ وَدَلَالَاتِ الْفَاظِهَا، وَقَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ وَمَبَادِئِ التَّحْلِيلِيَّةِ، تِلْكَ الْأَسْسُ الَّتِي تَرْسَخُ فِي الْلَّاَوْعِيِّ إِنْسَانِيٍّ عَبْرَ تَأْطِيرِهَا فِي قَوَالِبِ الْلِّسَانِ وَالْدُّهُنِ، فَضْلًا عَنْ أَحْكَامِ الْبَدَاهَةِ))²³. قد تعني اللُّغَةُ وَتَحْمِلُ أَكْثَرَ مَمَّا تَقُولُهُ، فَتُصَادِرُ فِي دَاخِلِ الْفَاظِهَا عَلَى مَعَانِي وَدَلَالَاتِ لَمْ يَتَمَّ التَّصْرِيْخُ بِهَا، لَهُذَا السَّبَبِ؛ يَجُدُّ الْفِلِيسُوفُ اللاآدريُّ صَعْوَدَةً فِي اِسْتِخدَامِهَا لِلتَّعْبِيرِ عَنْ أَفْكَارِهِ، فَهِيَ مَوْضِعٌ لِلْأَرْتِيَابِ، مِنْ هُنَا، نَشَأَتْ فِي الْفَلْسَفَةِ مَا عُرِفَتْ بِمَحْنَةِ اللاآدريِّ، الَّذِي لَا يَجُدُّ أَمَامَةً إِلَّا لِلْلُّغَةِ الْمِتَادِولَةِ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ أَفْكَارِهِ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ إِدْرَاكِهِ لِعَدَمِ أَمَانَتِهَا فِي نَقْلِ الْأَفْكَارِ: ((هَكَذَا يَتَضَعُّ الْمَأْزُقُ الَّذِي يَقْعُ الْلاآدريُّ فِي شَرِكَهُ، وَيُبَرُّ فَعْلَ التَّعَاطِفِ مَعَهُ، إِنَّ الْخِيَارَ أَمَامَةً بَيْنَ لُغَةٍ لَكَتَهَا أَلْسِنَةُ بَنِي جَنْسِهِ، وَتَجَدَّرُتْ فِي قَوَالِبِهَا وَدَلَالَاتِ الْأَفْاظِهَا مَذَاهِبُ يُرْتَابُ فِي صَحِّهَا، وَبَذَا يَبْطِلُ مَذَهِبَهُ بِعِجْدَرِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، وَلُغَةُ بَكْرٍ يَسْتَحْدِثُهَا لَكَنَّهَا تَعْجِزُ عَنِ التَّبَلِيْغِ إِلَى

مراميه، عُسْرٌ كهذا يلقاءُ الشاعرُ، ويلاقاهُ كُلُّ مَنْ تُحِدِّثُه نفْسُه بالْمَرْدَ عَلَى ثوابِ الْغُرْبِ والْعَادَةِ) 24. يكمنُ إشكالُ اللُّغَةِ عندَ الحصاديِّ في أَكْمَا نتاجٍ ثقافيٍّ تترَاكُمُ فِيهِ ثقافةُ النَّاطقينَ بِهَا، لِهَذَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْلَّاْدُرِيِّ التَّعوِيلَ عَلَيْهَا، فَهُوَ يَطْلُبُ لُغَةً أَقْرَبَ مَا تَكُونُ إِلَى الصَّفَحةِ الْبَيْضَاءِ تُكْنُهُ مِنْ نَقْلِ أَفْكَارِهِ وَتَصْوِرَاتِهِ مِنْ دُونَ إِسَاعَةِ فَهِمْهَا مِنْ قَبْلِ الْآخَرِينَ.

يَقُوْعُ الحصاديِّ فِي مُفَارِقَةٍ تَعْلُقُ بِاللُّغَةِ، لَكِنَّهَا عَلَى الْعَكْسِ مِنَ المُفَارِقَةِ الَّتِي يَقُوْعُ فِيهَا الفِيلِسُوفُ الْلَّاْدُرِيُّ، فَهُوَ، وَعَلَى النَّقْيَضِ مِنْهُ، يَمْبَلُ إِلَى تَبَجِيلِ اللُّغَةِ وَتَقْدِيسِهَا، يَقُولُ: ((أَعْتَرَفُ أَمَامَكُمْ . فِي غَيْرِ مَا حَجَلٌ . بِإِنَّمَّا عَادَةً مَا أَقْعُ في غَرَامِ الْلَّفْظَةِ عَلَى حَسَابِ وَضْوِحِ الْفَكَرَةِ؛ وَأَعْتَرَفُ أَمَامَكُمْ . فِي غَيْرِ مَا أَسْفِ . بِإِنَّمَّا عَلَى اسْتِعْدَادِ تَامٍ لِلتَّضْحِيَةِ بِالْفَهْمِ إِذَا كَانَ مَطْلَبُهُ قَدْرًا مِنْ الإِيْضَاحِ يَتَحَدُّ مِنَ الْكَلِمَاتِ الشَّائِعَةِ سَبِيلًا لِلْإِفْصَاحِ، وَإِذَا كَانَ الْفَنَانُ الْحَقِيقِيُّ يُضْحِي بِالْحَقِيقَةِ قُرْبًا لِلْجَمَالِ، فَمَا لِي لَا أُضْحِي بِالْفَهْمِ تَرْلَفًا إِلَيْهِ؟))²⁵. يَمْبَلُ الحصاديِّ حَسْبَ مَا يَقُولُ. إِلَى التَّضْحِيَةِ بِالْمَعْنَى وَالْوَضْوِحِ فِي سَبِيلِ جَمَالِ الْلَّفْظَةِ، فَالْأُولَوِيَّةُ عِنْدَهُ لِلْفَظِ عَلَى وَضْوِحِ الْفَكَرَةِ، وَهِيَ سَمَّةٌ بَنْدُهَا حَاضِرَةٌ فِي الْلُّغَةِ الَّتِي يَكْتُبُ وَيُعَبِّرُ بِهَا عَنْ نَتَاجِهِ التَّفْكِيِّيِّ: ((قَدْ لَا يَجِدُ الْقَارِئُ صَعْوَدَةً لِلْفَهْمِ تَرْلَفًا إِلَيْهِ؟)).

في اكتشافِ كيفَ أَنَّ حِمَاسِيَ الْبَادِيِّ لِلْفَنِّ يَجْعَلُنِي فِي أَحَابِيَّنِ كَثِيرَةٍ أُمِعِنُ الْغَرَامَ بِالْلَّفْظَةِ وَلَوْ عَلَى حَسَابِ وَضْوِحِ الْفَكَرَةِ، لَذَا سَأَعْتَرَفُ أَنَّنِي رَاوِدُتُ الْأَدْبَرَ عَلَى اسْتِحْيَاءِ، كَائِنَةً لِبَسَ لِي تَحْلَة، أَوْ كَائِنَةً قَدْ قُدِّرَ عَلَى مُهْجَتِي أَنْ تَكُونَ لِغَرْبَتِهِ "الْفَلْسَفَةِ" فَدَاءً²⁶). هَذَا الْمَوْقُفُ مِنَ الْلُّغَةِ يَجْعَلُ الحصاديِّ مُتَعَارِضًا مَعَ مُنْطَلَقَاتِ التَّرْزَعَةِ الْأَرْتِيَّيَّةِ الَّتِي تَمْبَلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَابِيَّنِ إِلَى التَّضْحِيَةِ بِالْلَّفْظَةِ فِي سَبِيلِ ضَمَانِ سَلَامَةِ خَطَايَا مِنْ فَحْشَاءِ الْمَصَادِرَاتِ الْمُضَمَّنَةِ الْقَارِئِيِّ فِي الْأَفْنَاطِ الْلُّغَةِ.

يَبْدُو تَأثِيرُ التَّرْزَعَةِ الْلَّاْدُرِيَّةِ عَلَى تَفْكِيرِ الحصاديِّ وَاضْحَى مِنْ طَرِيقَةِ مُقارِبَتِهِ لِبعْضِ الْقَضَايَا الشَّائِكَةِ وَالَّتِي مِنْ ضَمِنَهَا قَضِيَّةُ الْمَعْجَزَةِ الَّتِي كَانَتْ مُحَوَّرَ تَفْكِيرِ عَدِيدٍ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ لِعَلَى مِنْ أَهْمَمِهِمُ الْغَزَالِيِّ، الَّذِي حَاوَلَ الدِّفاعَ وَبِكُلِّ السُّبُلِ عَنْ إِمْكَانِ حدُوثِهَا، يَقُولُ الحصاديِّ فِي سِيَاقِ تَعرِيفِهِ بِالْمَعْجَزَةِ: ((لَعَلَّهُ يَبْدُو بِدِيَهَا لِأَوَّلِ وَهَلَّةٍ أَنْ تُعْرَفَ الْمَعْجَزَةُ بِإِنَّهَا حَادِثٌ خَارِقٌ لِنِوَامِيسِ الطَّبِيعَةِ الَّتِي تَحْكُمُ وَقَاعَنَ الْكَوْنِ، فَهَذَا شَرْطٌ يَبْدُو وَإِنْ تَحْقِقَ كَافِيًّا وَضُرُورِيًّا لِحَدُوثِ الْمَعْجَزَاتِ). فَإِنَّ كَانَ مِنْ طَبِيعَةِ النَّارِ أَنَّهُ تُحْرِقَ فَإِنَّهُ فِي نَحَّاءِ الْخَلِيلِ مِنْ لَمْبِيَّهَا إِعْجَازٌ، وَإِنْ كَانَ فِي تَكْلِيمِ نَاقَةِ صَالِحٍ أَيَّ قَدِيرٌ مِنِ الإِعْجَازِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ نَامُوسًا كُونِيَا يَسْتَشْنِي النُّوقَ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّكْلِيمِ. الْمَعْجَزَةُ. إِذَا أَحْدَنَا بِهَا التَّعْرِيفِ. مَفْهُومٌ وَجُودِيٌّ ... يَعْنِي أَنَّ كَوْنَ وَاقْعَةِ مَا مُنْتَمِيَةٌ إِلَى مَا صَدَقَ مَفْهُومَهَا أَمْ يَتَعَلَّقُ بِالْوَاقِعِ وَقَوْنِيَّتِهِ لَا يَمْعَدِدَاتِ الْبَشَرِ عَنْ ذَلِكَ الْوَاقِعِ، فَشَأْنُ هَذَا الْمَفْهُومِ كَشَأْنِ مَفْهُومِ الصَّدَقِ، فَكَمَا أَنَّ صَدَقَ أَيَّ قَضِيَّةٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِقادِ أَيَّ مِنَّا فِي صَدِقَهَا بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى عَلَاقَةِ الْمُطَابِقَةِ بَيْنَ مَحْتُواهَا وَبَيْنَ مَا يُشَيِّرُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحَتْوَى، فَإِنَّ

إعجازٌ أيٌّ حدثٌ أمرٌ يتعلّقُ بما يجدرُ منْ حرقِ لنوميسِ الكونِ لا بما يلاحظُ البشّرُ منْ إعجازٍ في ذلك الحرق)) 27. حاولَ

الحصاديُّ أنْ يقدمَ مفهوماً معرفياً لمعنى المعجزة، فهو يحدّدُها عَلَى أنَّها حرقٌ لقوانينِ الطبيعة، الحرقُ لتلكَ القوانينِ يُعدُّ بمنظورِ

شرطًا كافياً لحدوثِ المعجزة، لهذا السبب؛ كُلُّما كانَ القانونُ قوياً ومدللاً عَلَيْهِ كانَ حرقُه فعلاً إعجازاً، فعمرُ النارِ عنْ حرقِ

الخليلِ عَلَيْهِ السلام كانَ مُعجزةً قياساً على الاعتقادِ المترسخِ لدى النّاسِ بِأَنَّ النّارَ تحرقُ؛ ممّا يعني أنَّ صدقَ القضيةِ لا يتعلّقُ

بِيعانِنا بما يقدِّرُ ما يتعلّقُ بمدىِ مطابقةِ محتواها إلى ما تُشيرُ إليه، وفي حالِ المعجزةِ يكونُ التَّطابُقُ واقعاً عِندَما يكونُ بِمقدورِ

الحادِثِ المعجزِ حرقُ التَّواميسِ الكونيةِ.

مع ذلك يُنوهُ **الحصاديُّ** إلى أنَّه ليس كُلُّ حرقٍ للقانونِ يُعدُّ مُعجزةً، يقولُ: ((هُبْ أَنْ هُنَاكَ قانوناً طبيعياً يقرُّ أَنَّهُ إذا وصلَتْ

درجةُ غليانِ الرَّئيقِ إلى "1000" درجةٍ مئويةٍ ازدادَتْ درجةُ كثافتِه بِمقدارٍ يتعادلُ معَ "خمسٍ" كثافته قبلَ الغليانِ، وافتراضُ أيضًا أنَّ

هذا القانونُ لم يختصرَ عَلَى بايِّ بشرٍ. في هذهِ الحالَةِ فإنَّه يُعقلُ القولُ بِأَنَّه لو حدثَ وأنَّ أحدَنا اكتشفَ بِمحضِ المصادفةِ نوعاً مِنَ

الرَّئيقِ تزدادُ كثافتُه بعدَ الغليانِ مقدارًا يتعادلُ معَ "سبعين" كثافته الأصلية، لما وجدَ في تلكِ الواقعَةِ أدنى قدرٍ مِنَ الإعجازِ رغم وجودِ

قانونٍ تحرقهُ تلكِ الواقعَةُ. حرقُ التَّواميسِ الكونيةِ إذا ليسَ بِالضرورةِ إعجازًا لأنَّ تلكَ التَّواميسَ قد تكونُ مجهمولةً بِالتَّسبيَّةِ لنا ومنْ ثم

فإنَّ حرقَها قد يكونُ أمراً لا غرابةً فيه))²⁸. كما أشرنا سابقاً قدرُ الإعجازِ يتناسبُ معَ درجةِ التَّدليلِ التي يحوزُ عَلَيْها القانونُ، لهذا

لا يُعدُّ كُلُّ حرقٍ للقانونِ مُعجزةً عَلَى اعتبارِ أنَّ تلكَ القوانينَ قد تكونُ مجهمولةً بِالتَّسبيَّةِ لنا، ممّا يعني أنَّ مفهومَ المعجزةِ نسبيٌّ: ((إذا

كانتْ "ن" نظريةً علميةً مطروحةً في الوقتِ "ت"، وكانتْ "و" جملةً تصفُ واقعَةً لا تتسمُّ وصدقَ "ن"، فإنَّ ما تصفُه "و" سوفَ

تحتوي في "ت" عَلَى قدرٍ مِنَ الإعجازِ يتناسبُ تناصباً طردياً معَ قوةِ الدَّليلِ المتوفرِ في ذلكِ الوقتِ لتلكِ النَّظريةِ. فإنَّ لم يُكُنْ

هُنَاكَ أيُّ دليلٍ عَلَى صدقِ "ن" فلا إعجازٌ فيما تصفُه "و"، وكُلُّما قويَ دليلُ النَّظريةِ ازدادَ قدرُ إعجازِ الواقعَةِ. بكلماتٍ مُختصرةٍ

فإنَّ قدرَ إعجازِ أيَّةٍ واقعَةٍ يزيدُ وينقصُ بِنفسِ القدرِ الذي يزيدُ بِه وينقصُ بِمجموعِ الشواهدِ المتعلقةِ بِالنظريةِ التي لا تتسمُ معَ تلكِ

الواقعَةِ، هذا ما اصطلاحَ عَلَى تسميته بِالمفهومِ النَّسبيِّ للمعجزة))²⁹. لتوضيحِ هذا المفهوم نسوقُ المثالَ التاليَ هبْ أَنَّ لدينا نظريةٌ

تنصُّ عَلَى أنَّ المعادنَ الصُّلبةً تتمددُ بِالحرارةِ ووجدنا قطعةَ خشبٍ تبيَّنَ أَنَّها لا تتمددُ بِالحرارةِ، لا يُعدُّ وجودُ قطعةِ الخشبِ تلكِ

إعجازًا عَلَى اعتبارِ أنَّ النَّظريةِ تقولُ "المعادنَ الصُّلبةَ" ممّا يعني أنَّ هذا الحكمَ لا يتضمَّنُ الإشارةَ إلى الخشبِ، في المقابلِ إذا وجدَ

قطعةٌ من النحاسِ لا تتمددُ بِالحرارة عَدَّ ذلك فعلاً خارقاً لِلعادة عَلَى اعتبارِ أَنَّ النَّظِيرَةَ تنصُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ المعادنِ تتمددُ بِالحرارة، فَإِلَعْجَازُ هُنَا متوافقٌ عَلَى درجةِ اعتقادِ أَفْرَادِ المجتمعِ وإيمانهم بِالنظريَّةِ السَّائِدَةِ.

أَمَّا عَنْ أَهْمَّ خَصَائِصِ هَذَا التَّعْرِيفِ بِالسَّيْبِ لِلْحَصَادِيِّ فَهُوَ التَّوْكِيدُ عَلَى الطَّابِعِ الْمَعْرُوفِ لِمَفْهُومِ الْمَعْجَزَةِ، يَقُولُ مُوضِحاً ذَلِكَ: ((يُوكِدُ عَلَى أَنَّ الْمَعْجَزَةَ مَفْهُومٌ مَعْرُوفٌ وَلَيْسَ اِنْطَلُوجِيًّا، فَمَا هُوَ مَعْجَزٌ لَا يَكُونُ مَعْجَزًا إِلَّا إِذَا اعْتَدَّ الْأَشْخَاصُ الْمَعْنَيُونَ فِي عَدَمِ اِتِساقِهِ وَالنَّظِيرَاتِ الَّتِي يَعْدُوُهَا بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا إِذَا كَانَتْ تِلْكَ النَّظِيرَاتِ تَصِفُّ قَوَانِينَ صَادِقَةً تَحْتَكُمْ مُنْعِيَّاتِ الْوَاقِعِ))³⁰. الاعتقادُ فِي صحةِ النَّظِيرَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ وَقَاءِعٍ تُدَلِّلُ عَلَى ذَلِكَ، لِهُنَا فَإِنَّ الظَّاهِرَةَ تُعَدُّ أَكْثَرَ إِعْجَازًا كُلُّمَا كَانَ اعْتَقَادُنَا بِالنَّظِيرَةِ قَوِيًّا بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا تُشَيرُ إِلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ.

يُضافُ إِلَى ذَلِكَ، يَتَلَاءَمُ هَذَا التَّعْرِيفُ . بِيَبْنَاهُ الْحَصَادِيُّ . مَعَ الطَّرِيقَةِ الَّتِي تَوْظِيفُ بِهَا الْمَعْجَزَاتِ: ((يَتَلَاءَمُ مَعَ فَكْرَةِ تَوْظِيفِ الْمَعْجَزَاتِ تَوْظِيفًا عَقْلَانِيًّا، فَهُوَ يَسْقُطُ مَعَ قَوْلِ "هِيَوْمٌ" بِأَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ عَلَى عَلَقَةِ مَنْطَقَيَّةٍ بَيْنَ الْمَعْجَزَةِ وَبَيْنَ مَا يَدْعُيهِ مِنْ أَنَّهِ عَلَى يَدِيهِ إِلَعْجَازُ، وَمِنْ ثُمَّ فَإِنَّ الْمَعْجَزَاتِ وَسَائِلٌ لَا عَقْلَانِيَّةٌ لِلِّإِقْنَاعِ))³¹. لَيْسَ مِنَ الضروريِّ أَنْ تَتَلَاءَمُ وَاقِعَةُ أَوْ حَادِثُ الْمَعْجَزَةِ مَعَ مُحتوى دُعْوةِ صاحِبِ الْمَعْجَزَةِ، لِهُنَا السَّبِيلُ عُدْتِ الْمَعْجَزَاتِ عَنِ الْحَصَادِيِّ وَسَائِلًا لَا عَقْلَانِيَّةٌ لِلِّإِقْنَاعِ.

إِنَّ تَكَرَّرَ حَدُوثِ الْمَعْجَزَةِ مِنْ شَأْنِهِ التَّشْكِيكِ فِي صَحِحَّهَا، لِذَلِكَ تَوَقُّفُ قِيمَةِ الْمَعْجَزَةِ عَلَى مَقْدَارِ تَوَاتِرِ حَدُوثِهَا، فَكُلُّمَا قَلَ حَدُوثُهَا زَادَ مَقْدَارُ إِقْنَاعِهَا يَقُولُ الْحَصَادِيُّ: ((يَسْتَلِمُ أَنَّ تَكَرَّرَ الْمَعْجَزَاتِ يُضَعِّفُ مِنْ إِعْجَازِهَا، وَهَذَا بِالضَّيْبِ هُوَ مَا يُشَكِّكُنَا فِي إِعْجَازِ أَعْمَالِ السَّحْرِ، فَتَكَرُّرُ الْوَقَائِعُ الَّتِي يَبْدُو أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ مَعَ التَّنْظِيرَاتِ الْمَطْرُوحَةِ إِمَّا يُشَكِّكُ فِي قُوَّةِ الدَّلِيلِ الْمُتَوَفِّرِ لِتِلْكَ التَّنْظِيرَاتِ، الْأَمْرُ الَّذِي يُقلِّلُ مِنْ دَرْجَةِ غَرَبَةِ تِلْكَ الْوَقَائِعِ، أَوْ يُشَكِّكُ فِي عَدَمِ اِتِساقِهَا وَاحْتِمَالِ تَوْفِيرِ عَنْصَرِ الْخَدَاعِ))³². عِنْدَمَا تَتَكَرُّرُ ظَاهِرَةُ الْخَرْقِ لِلْقَانُونِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَدْعُمُ الاعْتِقَادَ بِوُجُودِ فَعْلٍ إِعْجَازٍ بِقَدْرِ مَا يُدَلِّلُ عَلَى ضَعْفِ النَّظِيرَةِ الْعَلَمِيَّةِ السَّائِدَةِ، مَمَّا يَؤْدِي إِمَّا إِلَى فَقْدَانِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْجَزَةِ لِعَنْصَرِ الغَرَابَةِ الْجَاذِبِ إِلَيْهَا، وَقَدْ يَؤْدِي إِلَى تَوْلِيدِ الاعْتِقَادِ بِوُجُودِ عَنْصَرِ الْخَدَاعِ كَمَا هُوَ الْأَمْرُ فِي حَالِ السَّحْرِ.

كَمَا أَشَرْنَا سَابِقًا يَرْتَبِطُ مَفْهُومُ إِلَعْجَازِ الَّذِي يَبْنَاهُ الْحَصَادِيُّ، بِالحَالَةِ الْمَعْرِفِيَّةِ السَّائِدَةِ فِي الْمَجَمُوعِ: ((يُفْسِرُ مَرْتَبَةُ إِلَعْجَازِ الَّتِي يَصْلُ إِلَيْهَا الْوَقَائِعُ الَّتِي ارْتَبَطَ حَدُوثُهَا مَعَ وُجُودِ الرُّسْلِ، فَمِثْلُ هَذِهِ الْوَقَائِعَ عَادَةً مَا تَعْلَقُ بِهَا نَيْعَ فِيهِ قَوْمُ الْأَنْبِيَاءِ (كَالسَّحْرِ) فِي حَالِ الْكَلِيمِ، وَالْطَّبِّ فِي حَالِ الْمَسِيحِ)، وَيَرْجِعُ السَّبِيلُ فِي ذَلِكَ . حَسْبَمَا يُفْسِرُ مَفْهُومُ السَّيْبِ . إِلَى مَرْتَبَةِ الْكَفَافِيَّةِ (كَالنَّظِيرَةِ)

القائلة بأنَّ النَّارَ تحرُّكٌ بِالنِّسْبَةِ لِمُعْجِزَةِ الْحَلِيلِ، ونظريَّةُ الاستطرارِ في حالِ مُعْجِزَةِ شَقِّ الْبَحْرِ) الأُمُّ الَّذِي يوَكُدُ غَرَابَةَ مَا لا يُتَسْقُطُ مَعَ تِلْكَ النَّظَرِيَّاتِ مِنْ وَقَائِعٍ) ³³. كاَنَتْ مُعْجِزَةُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مُنسَحِّمَةً مَعَ السَّيَّاقِ الْمَعْرُوفِ الْغَالِبِ عَلَى مُجْتَمِعِهِ، كَذَلِكَ هُوَ الْأُمُّ مَعَ مُعْجِزَةِ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي كَلَمَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، لِهَذَا السَّبَبِ؛ كَانَ الْفَعْلُ الْخَارِقُ لِلنَّظَرِيَّةِ السَّائِدَةِ غَرِيبًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ بِتِلْكَ النَّظَرِيَّةِ.

تنتهي التَّرْعَةُ الْأَرْتَيَايِّةُ إِلَى تَكْرِيسِ الطَّابِعِ السَّيِّيِّدِ لِلْمَعْرِفَةِ؛ بِسَبِّبِ تَعْذِيرِ الْوَصْولِ إِلَى مَعْرِفَةِ يَقِينِيَّةٍ، فَكُلُّ مَا نَتَحَصَّلُ عَلَيْهِ لَا يَعْدُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً قَابِلَةً لِلِّتَجَاوِزِ، كَذَلِكَ هُوَ الْأُمُّ مَعَ مَفْهُومِ الْمُعْجِزَةِ وَطَبِيعَتِهَا فَهِيَ الْأُخْرِيُّ تَسْمِي بِطَابِعِهَا السَّيِّيِّدِ، فَمَا يَجْعَلُ الْحَدِيثُ مُعْجِزًا قُدْرَاتُهُ عَلَى خَرْقِ قَانُونِ أَوْ نَظَرِيَّةِ مُدَلِّلٍ عَلَيْهَا وَتَحْضُرُ بِاعْتِقَادِ أَفْرَادِ الْمَجَمِعِ السَّائِدَةِ فِيهِ، لِهَذَا، مِنَ الْمُمُكِّنِ أَنْ يَفْقَدَ الْحَدِيثُ الَّذِي سَبَقَ وَوَصَّفَ بِالْأَعْجَازِ صَفَّةَ الْإِعْجَازِ عِنْدَمَا يَتَوَصَّلُ أَفْرَادُ الْمَجَمِعِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَوَافِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الْمُسَبِّرَةِ لِلِّطَبِيعَةِ.

مَمَّا سَبَقَ، يُمْكِنُ الْخَلاصَةُ إِلَى أَنَّ نَجِيبَ الْحَصَادِيَّ اتَّقَلَ مِنَ الْخَطَابِ الْوَضْعِيِّ إِلَى تَبْنِي الْخَطَابِ الْأَرْتَيَايِّيِّ، بِحُجَّةٍ أَنَّ الْأَوَّلَ يَحْدُدُ؛ بِاشْتِرَاطَاتِهِ وَالاستِرَاطِيجِيَّةِ الْقَرَائِيَّةِ الَّتِي يَتَبَعُهَا مِنْ أَفْقِ التَّأَمِيلِ الْمُتَاجِلِ أَمَّا الْإِنْسَانُ، كَمَا أَنَّ التَّقْنِيَّاتِ وَالآلِيَّاتِ الْمَعْوِلُ عَلَيْهَا فِيهِ وَبِالْأَخْصِّ مِنْهَا تَقْنِيَّةُ الْبِرَانِكِيَّيَا . الْمَنْطَقُ . تَعْجُزُ حَسَبَ زَعْمِهِ عَنْ تَفْسِيرِ كَثِيرٍ مِنَ الْقَضَايَا الْعَلَمِيَّةِ الْمُهِمَّةِ، مَثَلُ ذَلِكَ إِشْكَالِيَّةُ الْاِكْتِشَافِ الْعَلَمِيِّ، الَّتِي تُشَكِّلُ جَوَهِرَ النَّشَاطَاتِ الْعَلَمِيَّةِ، كَمَا أَنَّ تِلْكَ التَّقْنِيَّةَ تَعْجُزُ عَنْ فَحْصِ مَحْتَوِيَّ الْفَرَوْضِ الْعَلَمِيَّةِ.

كُلُّ تِلْكَ الْأَسْبَابِ دَفَعَتْ بِالْحَصَادِيَّ إِلَى القَطْعِيَّةِ مَعَ الْخَطَابِ الْوَضْعِيِّ، وَتَبَنِي التَّرْعَةِ الْأَرْتَيَايِّةِ، غَيْرَ أَنَّ مَا يَؤْخُذُ عَلَيْهِ عَجَزٌ عَنْ تَحْدِيدِ نُقطَةٍ فَاصِلَةٍ يُمْكِنُ القُولُ عِنْدَهَا أَنَّهُ أَنْجَرَ فِعْلَيَّ القَطْعِيَّةِ الْمَعْرِفِيَّةِ مَعَ مَرْجِعِيَّتِهِ الْوَضْعِيَّةِ، وَحَتَّى عِنْدَمَا تُسْلِمُ مَعْهُ بِوْجُودِ تِلْكَ الْقَطْعِيَّةِ، فَإِنَّ إِشْكَالِيَّةَ تَظَلُّ قَائِمَةً، فَالنَّهْجُ الْأَرْتَيَايِّيُّ هُوَ الْآخِرُ يَجُدُّ مَرْجِعِيَّتِهِ فِي السَّيَّاقِ الْحَضَارِيِّ الْغَرِبِيِّ، فَكُلُّ مَا يَقُولُ بِهِ لَا يَتَعَدَّى مُحْاولةً نَقْلِ لِلنَّهْجِ الْأَرْتَيَايِّيِّ مِنْ سِيَّاقِهِ الَّذِي نَشَأَ فِيهِ، إِلَى السَّيَّاقِ التَّقَافِيِّ وَالْحَضَارِيِّ الَّذِي يَنْتَسِي إِلَيْهِ الْحَصَادِيُّ . اسْتِبْدَالُ نُوْجِ بِنُوْجٍ . مَمَّا يَعْنِي أَنَّهُ مَا زَالَ يَرْزُخُ تَحْتَ وَطَاءَ إِشْكَالِيَّةِ الْمُوَيَّةِ، فَنِشَاطُ التَّفَكُّرِيِّ وَقَطْعِيَّتُهُ الْمَعْرِفِيَّةِ مَعَ الْخَطَابِ الْوَضْعِيِّ يَجِدُ مَدِينَةَ مَرْجِعِيَّتِهِمَا فِي السَّيَّاقِ التَّقَافِيِّ وَالْفَلْسُفِيِّ الْغَرِبِيِّ . يَلْزُمُ التَّنْوِيهُ هُنَا إِلَى أَنَّ هَذِهِ إِشْكَالِيَّةُ صَفَّةٌ عَامَّةٌ لِلتَّفَكُّرِ الْعَرَبِيِّ الْمُعَاصِرِ، الَّذِي ظَلَّ يَصْدُرُ عَنِ الْمَرْجِعِيَّاتِ الْفَلْسُفِيَّةِ الْغَرِبِيَّةِ.

Abstract: One of the most significant signs of genuine philosophical thinking is its relation with quantity and type of the raised questions, as the question, usually considers in this arena an expression of the identity. Thus, what distinguishes philosophy and philosophers alike, is their ability to arise and renew questions. That is why every philosophy throughout history, had its question and every philosopher had his own question as well. Based on the above, the contemporary Libyan thinker Najeeb Al-hasaadi was not an exception to this rule. Like all his fellow contemporary Arab thinkers, Al-hasaadi involved in constructing his own philosophical question, and to achieve that he exposed to a series of obstacles and stops that obliged him to travel from one philosophy to another. Al-hasaadi, in his early beginning, was fascinated by the Positivist discourse, and later, because of some systemic reasons he adopted the Agnostic approach which, he believed that the latter would be capable to provide an efficient approach to the philosophical issues that he set out to discuss. Despite his abandonment of the positivist approach, his usual philosophical question remained present even with his adoption of agnosticism, that is the question about the reference behind issuing the approach itself. The matter that distinguished his philosophical approach, debates, and questions with the dialectical features.

الهوامش:

1. هُوَ نجيب المحجوب الحصادي، ولدٌ بتاريخ 25 أغسطس سنة 1952 بمدينة درنة Libya، تحصلَّ على درجة الليسانس من الجامعة الليبية بنغازي، كما تحصلَّ على درجة الماجستيرِ من جامعة جورج تاون، واشنطن دي. سي، سنة 1977م، الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحصلَّ على درجة الدكتوراه من جامعة وس坎سون، ماديسون، وس坎سون، سنة 1979م، الولايات المتحدة الأمريكية، عن دراسةٍ بعنوان: العقلانية العلمية: نقد لتصور توماس كون في العقلانية العلمية. تقلَّدَ الدكتور نجيب خلال مسيرته الوظائف التالية؛ رئيس قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة قاريونس، لثلاثة أعوام في عقد التسعينات، كما ترأَّسَ قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين في الفترة ما بين 2001-2005م، كما ترأَّسَ لجنة الترقيات مُثلاً عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية 2002-2004م، وهو حالياً يترأس المركز الوطني للترجمة وتوطين العلوم، أشرفَ على العديد من الرسائل العلمية، له عددٌ من الكتب من أهمها: أوهامُ الخلط، جامعة قاريونس، ليبيا 1989م، تقريرُ المنطق، جامعة قاريونس، ليبيا 1989م، تقريرُ العلم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 1991م، ليس بالعقل وحده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 1990م، نهجُ المنهج، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 1991م، ليس بالعقل وحده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 1991م، معيارُ المعيار، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا 1992م، أسسُ المنطقِ الرمزيِّ المعاصرِ، دار النهضة العربية، بيروت 1993م، آفاقُ المُحتملِ، جامعة قاريونس، ليبيا 1994م،

جدلية الأنما . الآخر، الدار المَوْلِيَّةُ لِلنشرِ، القاهرة 1996م، الريبة في قُدْسِيَّةِ الْعِلْمِ، جامعة قاريونس، ليبيا 1997م، قضايا فلسفية، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، ليبيا 2004م، نتح الكمال، مجلس الثقافة العام، ليبيا 2008م، إلى جانب ذلك له العديد من الكتب المترجمة. انخرط الدكتور نجيب بعد سقوط نظام القذافي في العمل السياسي ومؤخراً يصنف على التيار الليبرالي.

2. مادي، عبدالباسط عثمان على، *نقد الخطاب ما بعد الوضعي*، ط١، مجلس الثقافة العام، سرت، ليبيا، 2008. ص.

129.

3. الحصادي، نجيب، *دفاع عن الارتباطية*، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 101، السنة 26، جامعة الكويت، 2008. ص. 83.

4. الحصادي، الريبة في قُدْسِيَّةِ الْعِلْمِ. ص. 10.

5. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

6. الحصادي، ماهية الفلسفة. ص. 16.

7. الحصادي، دفاع عن الارتباطية. ص. 62.. 63.. 63.

8. المصدر السابق. ص. 62.. 63.. 63.

9. المصدر السابق. ص. 64.

10. الحصادي، قضايا فلسفية. ص. 320.. 321.. 321.

11. الحصادي، الريبة في قُدْسِيَّةِ الْعِلْمِ. ص. 26.

12. المصدر السابق. ص. 35.. 35.

13. الحصادي، قضايا فلسفية. ص. 306.

14. الحصادي، نجيب، *فتح الكمال*، ط١، مجلس الثقافة العام، سرت، ليبيا، 2008. ص. 14.

15. الحصادي، دفاع عن الارتباطية. ص. 86.. 87.. 87.

16. المصدر السابق. ص. 87.. 87.

17. المصدر السابق. ص. 87 .88.1
18. الحصادي، قضايا فلسفية. ص. 317
19. المصدر السابق. ص. 307.
20. الحصادي، نجيب، ليس بالعقل وحده، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، 1992. ص. 7.
21. المصدر السابق. ص. 15.
22. الحصادي، نتح الكمال. ص. 13 . 14.
23. دادلي شاير، إشكاليات فلسفية في العلم الطبيعي. ص. 7.
24. الحصادي، الريبة في قدسيّة العلم. ص. 33.
25. المصدر السابق. ص. 34.
26. الحصادي، نجيب، آفاق المحتمل، ط1، منشورات جامعة فاريونس، بنغازي، ليبيا، 1994. ص. 9.
27. الحصادي، نجيب، جدلية الأنـا . الآخر، ط1، الدار الدوليـة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996. ص. 13.
28. الحصادي، نجيب، مفهوم المعجزة: أي ما صدق ينتمي إليه، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة فاريونس، العدد الرابع عشر، 1985، بنغازي، ليبيا. ص. 12.
28. المصدر السابق. ص. 13.
29. المصدر السابق. ص. 21.
30. المصدر السابق. ص. 22.
31. المصدر السابق، الصفحة ذاته.
32. المصدر السابق. ص. 22 . 23.
33. المصدر السابق. ص. 23.